الأمم المتحدة

A/62/PV.7

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **٧**
الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب لجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية إلى خطاب لرئيس دولة مملكة سوازيلند.

اصطُحب جلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الملك مسواتي (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الشديد أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

وأود أن أبدأ بتوجيه التحيات الحارة من مملكة سوازيلند إلى أسرة الأمم المتحدة بكاملها.

ومن المناسب في هذا المقام أن أتقدم بتهنئتنا للأمين العام، السيد بان كي - مون، على تعيينه. ولدينا ثقة بأنه سيواصل المسيرة على خطى أسلافه في الاضطلاع برسالة الأمم المتحدة الهامة. وتتعهد مملكة سوازيلند بتقديم دعمها له في عمله المتواصل على تعزيز وحماية الأهداف النبيلة لتعددية الأطراف.

إن دور الأمم المتحدة يتمثل في تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن تستمر الأمم المتحدة في تشكيل الأوضاع من أجل النهوض بحياة جميع شعوب العالم. وإذا كان للأمم المتحدة أن تنجح فمن الضروري لها أن تصلح هيئاتها الرئيسية. وقد اجتمعنا كبلدان على الصعيد الإقليمي؛ وتوصلنا إلى قرارات بتوافق الآراء وأصدرنا توصيات، ونتطلع على تنفيذها. وكلما حققت الأمم المتحدة الإصلاح، زاد احتمال أن تضطلع بأعمال مجدية تجعل الجميع يحترمونها عندما تتخذ القرارات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وكثير من بلداننا في أرجاء العالم تواجه تحديات لا حصر لها، ونتجه بأبصارنا إلى هذه المنظمة لتأتينا بحلول دائمة. وما زال بلدي سوازيلند عاكفا على القيام ببرامج إنمائية لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة لكي تحققها فرادى البلدان. ولدينا برامج لبناء اقتصاد قوي للغاية حتى يجد شعبنا الوظائف الجيدة التي تحسّن من مستويات معيشته.

وفي إطار برنامجنا لتنمية رأس المال البشري وبناء القدرات، نقوم بتثقيف شعبنا وتدريبه من جميع الوجوه لاكتساب مزيد من المعرفة والمعلومات، ونتطلع إلى أن تتشاطر البلدان المتقدمة نموا معنا خبراتها وأفكارها.

ومن المجالات التي تثير لدينا القلق الشديد ونحن نواصل تنفيذ برامجنا الإنمائية أننا مواجهون بتحديات العولمة التي ستؤثر على أسواقنا التفضيلية. وسيكون في ذلك ضرر كبير لنا، نحن البلدان النامية، لأن لدى الشركات قروضا كبيرة تحتاج إلى السداد، وقد حصلت على هذه القروض توقعا لأسواق أفضل حالا. ونرجو عند بدء سريان قواعد منظمة التجارة العالمية أن تراعى بعض الاعتبارات لضمان وفاء جميع البلدان النامية بمعايير المنظمة. وبهذه الطريقة سوف نتمكن من تطبيق القواعد على نحو عادل وفعال.

ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من المشاكل المتعلقة بالصحة بين المصاعب الكبرى التي نواجهها بوصفنا دولا نامية. ولدينا برامج مطبقة نحاول اتباعها في مجابهة الحالة، ولكننا عاجزون عن الوفاء بأهدافنا نظرا لقلة مواردنا. وقد سمعنا عن قيام مؤسسات كثيرة أعلن عنها في أنحاء العالم، ونرجو أن نتمكن من الوصول إليها.ونتطلع إلى أن يزودنا المسؤولون عن هذه المؤسسات بمعلومات عن كيفية الحصول على الأموال وعلى الدعم التقني.

ونعرب عن تقديرنا للإسهام الذي يقدمه الصندوق العالمي في مكافحة هذا البلاء. وبلدي من البلدان المستفيدة بهذا التمويل، وقد تمكنا من توفير قدر كبير من الراحة للكثيرين من سكاننا. ونشجع الأمم المتحدة على أن تواصل نداءاتها من أجل استمرار تقديم الدعم لنا في استئصال مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، على سبيل المثال لا الحصر.

ونقدر كذلك الدور الذي تقوم به مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة المتعاونة مع مجتمعاتنا المحلية على توفير المأوى والدعم الغذائي والتعليم للتخفيف من آثار الوباء. ومن دواعي سروري أن أنوه بأن معركتنا أخذت تبدي بعض دلائل على النجاح، وتظهر الإحصاءات الأخيرة انخفاضا في معدل انتشاره.

وتواجهنا نوبات مستمرة من الجفاف عادت بنا إلى الوراء ونحن ماضون في تنمية بلدنا، ويزيدها سوءا حرائق الغابات التي اندلعت مؤخرا، فدمرت الممتلكات والمحاصيل والماشية وصناعتنا الحراجية. ويبذل بلدي قصارى وسعه لمساعدة المتضررين من جراء هذه الحالة المؤسفة. ونود أن نشكر البلدان والمنظمات التي هبت لمساعدتنا خلال هذه الفترة العصيبة، ونناشد البلدان الأخرى تقديم الدعم، فما زلنا بحاجة إليه.

وبعض المشاكل التي أشرت إلى تأثيرها على بلدنا هي نتيجة لتغير المناخ. ولهذا السبب نرى أهمية كبيرة لمؤتمر القمة الذي عقدناه، ونود أن نثني على الأمين العام لدعوته إلى عقد مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بتغير المناخ الذي انعقد في وقت سابق من هذا الأسبوع. لقد تولد زخم سياسي، ونأمل أن تبدأ المفاوضات الضرورية في هذا الشأن في بالي في وقت لاحق من هذا العام خلال اجتماع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

وقد أعدت مملكة سوازيلند بعض سياسات قطاعية تتناسب مع تغير المناخ، أذكر منها على سبيل المثال سياستنا المشجعة للطاقة الخضراء وسياستنا الخاصة بالموارد المائية. غير أنه يلزم تحسين التعليم والتدريب والتوعية العامة فيما يتعلق بالتكيف وتعزيز بناء القدرات الفردية والمؤسسية للتحكم في عملية تنمية ونقل التكنولوجيا الملائمة.

ونلاحظ أن ثمة احتياجا عاما إلى إتاحة سبل مواتية للحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، وخاصة من البلدان المتقدمة نموا إلى البلدان النامية، وذلك من خلال تدابير للدعم تشجع على التعاون في مجال التكنولوجيا. وهذا من شأنه أن يمكّن من نقل الدراية التكنولوجية الضرورية، وبناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية اللازمة تحقيقا للكفاءة في استخدام المهارات المنقولة ومواصلة تنميتها.

ونود أن نشجع القطاع الخاص وبخاصة الشركات المتعددة الجنسية، على التحلي بالمسؤولية الكافية لتمارس نفس السياسات البيئية والخاصة بإدارة النفايات في العالم النامي. ونود أيضا أن نثْني عن إلقاء النفايات الضارة بشكل غير مسؤول في البلدان النامية.

وتلتزم مملكة سوازيلند التزاما عميقا بميثاق الأمم المتحدة. غير أن الأحداث الأخيرة في العالم كانت دليلا حيا على أن الحاجة إلى الأمم المتحدة اليوم أقوى منها في أي وقت مضى. ومن دواعي الأسف أن يستمر واقع الحروب والعنف في مختلف بقاع العالم. فالصراعات وحالات التوتر والإرهاب ما زالت تدمر النسيج الاجتماعي والاقتصادي للعصر الذي نعيش فيه.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية (A/62/112)، ولا سيما اعترافه بأن العنف المسلح والصراع المسلح يحولان دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، نشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يبذله من جهود لمنع نشوب العنف المسلح من خلال مساهمته في خطة نزع السلاح والتنمية بتعزيز عدد من المبادرات في مجال السياسات العامة والمشاركة فيها.

ونثني كذلك على جهود مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا سواء لاستمراره في إدارة سجل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لأفريقيا للدول المشاركة، بهدف تعزيز الشفافية في تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أو لبرنامجه المعنون ”برنامج إصلاح القطاع الأمني الأفريقي“، الذي يتخذ هدفا له إحداث تحوّل في الإدارة داخل قطاع الأمن الأفريقي.

غير أن القلق يساورنا بشأن الحالة في الصومال ودارفور وتداعياتها الواسعة النطاق بالنسبة للأمن الإقليمي. واستمرار المعاناة الإنسانية في هذه المنطقة أمر غير مقبول، ونرجو أن لا تحرم الجهود الحالية الرامية إلى تحسين الحالة من فرص النجاح. ومن ناحية أخرى أكثر إيجابية، نرحب بقرار مجلس الأمن نشر قوة حفظ السلام المختلطة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ولا يزال الشرق الأوسط يواجه تحديات وتراكما في الأزمات ودواعي التوتر في المنطقة. ويتحتم لذلك أن تبذل جميع الأطراف المعنية جهدا للتوصل إلى تسويات شاملة ومنصفة وعادلة ودائمة.

وأود أن أغتنم هذا الوقت للإشادة بالأمم المتحدة لدورها في تعزيز ميثاقها، خاصة مبدأ العالمية. غير أن هناك بلدا واحدا غير مستفيد من هذا المبدأ، وذلك لأنه مستبعد من أسرة الدول.

وأتكلم هنا عن تايوان. وترجو مملكة سوازيلند أن تجدد نداءها للأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة تايوان. فنحن نلاحظ أن تايوان قد مارست حقها الراسخ في القانون

الدولي بالتقدم لعضوية الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن هذا الطلب رفض بدون مراعاة الأصول القانونية.

لقد أظهرت حكومة تايوان وشعبها استعدادهما وقدرتهما على الإسهام النشط في التنمية العالمية والسلام العالمي، من خلال الدعم المقدم إلى مناطق كثيرة في مجالات الإغاثة من الكوارث والصحة والتنمية. ونواصل دعمنا لقضية شعب تايوان الذي يتجاوز عدده ٢٣ مليون شخص غير ممثلين في المنظمة الوحيدة التي ينبغي أن تكون عالمية حقا. وأود أن أتحدى جميع الدول أن تأخذ ندائي هذا مأخذ الجد.

وبينما يمر عالمنا بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة، من الأهمية بمكان أن نتعاون مع بعضنا البعض لكي نتغلب على هذه المسائل ونمسك بزمامها. وستمكننا العلاقات الودية والمتوازنة والقائمة على الاحترام بين الدول استنادا إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة جميعا من تلبية التحديات المقبلة في عصرنا والتغلب عليها وجعل هذا العالم مكانا أكثر أمانا للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس دولة مملكة سوازيلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد تسيليكو كومشيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنه والهرسك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس مجلس الرئاسة في البوسنه والهرسك.

اصطُحب السيد تسيليكو كومشيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تسيليكو كومشيتش، رئيس مجلس الرئاسة في البوسنه والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كومسيتش (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين كرئيس لمجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك.

وأود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة، وأن أعرب عن احترامي وامتناني للشيخة هيا راشد آل خليفة لإدارتها أعمال الدورة الحادية والستين بنجاح.

تعتمد الأمم المتحدة وسائر المنظمات الأخرى على القوة الجماعية لأعضائها. وينبغي أن تكون تلك القوة مستمدة من توافق الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن أسفي لتبدد زخم إصلاح مجلس الأمن. فخلال السنوات الأخيرة، اجتمع ممثلو بلداننا على مستوى العالم وقد استعدوا لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية، الذي تضطلع الأمم المتحدة فيه بدور متميز.

ومن المعروف أنه في الماضي القريب، دفعت بلادي ثمناً باهظاً نتيجة عدم كفاءة منظومة الأمم المتحدة وعدم فعاليتها. وقد اعترفت الأمم المتحدة بأخطائها وأكدت في تقريرها الأول عن سربرينتشا أن تجربتها في البوسنة والهرسك كانت من أصعب التجارب وأكثرها إيلاماً في تاريخ المنظمة. ويشير التقرير أيضاً إلى سربرينتشا أوضحت الحقيقة التي استوعبها العالم والأمم المتحدة في وقت متأخر للغاية: أن البوسنة والهرسك كانت تنطوي على التزام أخلاقي مثلما

كانت تمثل صراعاً عسكرياً، وأن سربرينتشا ستظل تطاردنا إلى الأبد.

وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قضت محكمة العدل الدولية بأن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تسري على حالة البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود. وقضت المحكمة بأن الإبادة الجماعية قد ارتُكبت ضد مسلمي البوسنة في سربرينتشا وحولها في شرق البوسنة والهرسك. وسيتفق الأعضاء معي، بالطبع، على أن هذه لم تكن حالة منفصلة. وهذا سبب آخر لتصميمنا وإصرارنا، الذي يشاركنا إياه الأغلبية من الدول الأعضاء، على ضرورة إصلاح تلك المنظمة العالمية.

وفي ضوء ذلك، ترى البوسنة والهرسك أن أمماً متحدة قوية فحسب يمكن أن تكون أداة فعالة في تنظيم العلاقات الدولية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفضلاً عن الإصلاحات الضرورية، لا بد أيضاً من تنشيط الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ولجانها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة والهيئات الأخرى.

وينبغي أن يتضمن ذلك حسم عدد من المسائل، مثل فئات العضوية في مجلس الأمن، وعدد الأعضاء، وإجراءات اختيار الأعضاء الجدد، وحق النقض، والتمثيل الإقليمي، وأساليب العمل، وما إلى ذلك. وتدلل تلك المسائل على تعقد الإصلاح الجاري. وأي خطوة مجدية إلى الأمام ستفضي حتماً إلى مفاوضات جوهرية في هذا الإطار، بدلاً من المشاورات المستمرة المعتادة. وأود أن أؤكد اهتمام البوسنة والهرسك بأن يؤدي إصلاح مجلس الأمن إلى زيادة عدد أعضائه، وبالتالي حصول مجموعة دول أوروبا الشرقية على مقعد إضافي.

إن البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والديانات، وبما لها من تراث تاريخي ثري عاشت خلاله تجارب فشل المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالدرجة الأولى- ذلك الفشل الذي كانت آثاره عصيبة بالنسبة لبلادي، وإن كانت له نتائج إيجابية أيضاً في بناء السلام بعد الحرب جنباً إلى جنب مع ممثلي الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها- يمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في جعل الأمم المتحدة أداة فعالة في الإدارة الجماعية للعلاقات الدولية.

وتؤمن بلادي بأنه لن يكون هناك سلام أو استقرار بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وما فتئت بلادي تدعم مجلس الأمن كهيئة أساسية للتعاون الدولي والسلام والنهوض بحقوق كل الأمم. وبعد أن واجهت البوسنة والهرسك تحدياتها التاريخية، أصبحت الآن قادرة على المشاركة بخبراتها مع عالم يجيش بالاضطرابات. ولذلك، فإن البوسنة والهرسك قد عقدت العزم على تكثيف الأنشطة الجارية حتى تفضي إلى حصولها على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢، وهي تتطلع إلى دعم الأغلبية من الدول الأعضاء لتلك العضوية.

لقد جئت من بلد يمر بمرحلة ما بعد الصراع، ويتحول إلى مجتمع ديمقراطي عصري يتخذ مسار الاندماج الأوروبي وعبر الأطلسي سبيلاً. ولذا، يلتزم بلدي التزاماً فعلياً بتعزيز التعاون الدولي على الصعيد الإقليمي والأوروبي والعالمي.

ومن دواعي الاعتزاز البالغ أن أعلن اليوم أن البوسنة والهرسك مشارك نشط في كل المبادرات والعمليات الإقليمية في جنوب شرق أوروبا. وفي عام ٢٠٠٧، كانت البوسنة والهرسك موضع تقدير لموقفها الإقليمي التفاعلي. وقمة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا التي انعقدت في زغرب اتخذت القرار بأن تكون سراييفو مركزاً لمجلس التعاون الإقليمي. وإنشاء ذلك المجلس هو الخطوة الأخيرة في تحويل ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا، مما يعني

أن الدول الأعضاء في عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ستتولى مسؤوليات إقليمية. وبهذا القرار، ستصبح عاصمة البوسنة والهرسك مركزاً للتعاون الإقليمي مستقبلاً، وستكون البوسنة والهرسك أيضاً مقراً لأمانة مبادرة التأهب للكوارث الإقليمية والوقاية منها، بعد أن تولينا ملكية إقليمية قوية لمبادرة ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا. وسيضطلع ممثل البوسنة والهرسك بدور ريادي في مركز التحقق من تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي والمساعدة في التنفيذ، ومقره في زغرب.

وتحرص البوسنة والهرسك على التعاون الإقليمي الفعال في مكافحة الجريمة المنظمة. ونحن نتعاون بصورة نشطة مع مركز المبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا لمكافحة الجريمة عبر الحدود، ومقره في بوخارست. ومن خلال مزيد من التعاون الإقليمي الفعال، وقواعد البيانات الإلكترونية لتحديد الهوية والمراقبة الفعالة للحدود تمكنت البوسنة والهرسك من خفض عدد المهاجرين غير الشرعيين، والحد كذلك من النشاط الإجرامي عبر الحدود بجميع أشكاله.

إننا نقوم بتطوير التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا بشأن الكشف عن نقل المواد المشعة وانتشارها في أراضي البوسنة والهرسك والوقاية منها. كما أن البوسنة والهرسك تقوم ببناء علاقات مع البلدان المجاورة على أساس المساواة والاستقلال التام والسيادة والسلامة الإقليمية. وتدرك البوسنة والهرسك وجيرانها أن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الانضمام إلى أوروبا متحدة. وهذا الهدف سنحققه من خلال تنمية كل جوانب العلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة، والتحول الديمقراطي في المنطقة بأسرها، وقبول المعايير الأوروبية بصورة عامة.

وتؤمن البوسنة والهرسك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة، وعليه، ينبغي إيجاد حل لكوسوفو عن طريق الحوار بين الأطراف المهتمة. والبوسنة والهرسك تؤيد الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وتتحمس لإيجاد حلول مقبولة للطرفين في إطار المبادرات الإقليمية. وتؤيد البوسنة والهرسك جهود الفريق الثلاثي للاتصال المعني بكوسوفو، وتأمل أن يتم التوصل إلى حل مرضٍ بشأن مركز كوسوفو في المستقبل. وأي تأخير طويل آخر في حسم مركز كوسوفو ستكون له انعكاسات سلبية طويلة المدى على منطقة البلقان برمتها.

وقد حققت البوسنة والهرسك أيضاً نجاحات ملموسة على الصعيد الدولي الأعم. ففي أواخر عام ٢٠٠٦، أصبحت البوسنة والهرسك عضواً في شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام. وتوالى الاعتراف بها في أيار/مايو ٢٠٠٧، عندما أصبحت البوسنة والهرسك عضواً في إحدى الهيئات الجديدة الهامة للأمم المتحدة، وأعني مجلس حقوق الإنسان.

وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصبحت البوسنة والهرسك رئيسا لمدونة لاهاي لقواعد السلوك، التي وقعت عليها ١٢٦ دولة عضوا في الأمم المتحدة. وبلدي والموقعون الآخرون على المدونة، الذين يؤمنون بمبدأ الأمن الجماعي، على استعداد لمكافحة انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية. وندرك الخطر الكبير الذي يمثله وقوع القذائف التسيارية في أيدي الكيانات غير الحكومية، التي يمكن أن تستخدم هذه القذائف لأغراض تدميرية في أي مكان في العالم. وبالتالي، أحث جميع البلدان التي لم توقع بعد على مدونة لاهاي لقواعد السلوك – وخاصة البلدان التي لديها قدرات تسيارية – على أن تقبل المدونة. كما أود أن أحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار ذي الصلة الذي اقترحه بلدي والبرتغال.

وشاركت البوسنة والهرسك وستواصل المشاركة، بقدر الإمكان، في الجهود الدولية لتحالف مكافحة الإرهاب. كما تعهدنا بالمشاركة في جهود مكافحة الإرهاب التي يبذلها الاتحاد الأوروبي. ووافق مجلس وزراء البوسنة والهرسك على خطة إستراتيجية لمكافحة الإرهاب للفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩. وسيسفر الإصلاح الجاري لقانوننا الجنائي عن اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة الإرهاب تنسجم مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتؤيد البوسنة والهرسك الدول الأعضاء الأخرى في مواصلة جهودها المشتركة لتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والإنمائية وغيرها من الحقوق. ووافقت البوسنة والهرسك على أن تعمل راعيا للمبادرة الإيطالية الرامية إلى التوصل إلى وقف اختياري في الأمم المتحدة بشأن عقوبة الإعدام، من المقرر أن تنظر فيها الجمعية العامة. وأحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا في تقديم التقارير ذات الصلة إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جنيف.

كما أود أن أشير إلى أن البوسنة والهرسك، بالترافق مع الأردن، عملت في الأعوام القليلة الماضية على الترويج لحملة الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل. وتسعى الحملة لتحسين حسن توقيت الاستجابة للكوارث الإنسانية وفعاليتها.

وما زالت السلطات البوسنية ملتزمة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ولا بد من أن يقدم إلى العدالة جميع مجرمي الحرب المشتبه بهم الذين ينتمون إلى يوغسلافيا السابقة. وحتى الآن، كان تعاوننا إيجابيا مع المحكمة بشأن مسائل مثل تجهيز التهم الجنائية، وتسليم المطلوبين، والاتصال بالسلطات ذات الصلة، والحصول على الوثائق، وتوفير ظروف العمل المناسبة لممثلي المحكمة وللآخرين في البوسنة والهرسك.

إننا نقوم بإنشاء إطار قانوني، وأنشأنا دائرة مجرمي الحرب في إطار محكمة البوسنة والهرسك بغية بدء تجهيز قضايا مجرمي الحرب. وذلك احد الشروط لتهيئة جو من الثقة المتبادلة والمصالحة في البوسنة والهرسك بعد انتهاء الصراع. ولكن ينبغي ألا تختتم المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أعمالها حتى يقدم إلى العدالة ابرز مجرمي الحرب–وخاصة قادة الحرب من صرب البوسنة رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش وغيرهما.

وتؤيد البوسنة والهرسك جميع مبادرات السلام وأنشطة منع نشوب الصراعات. ونؤيد ونتابع بشكل وثيق للغاية خريطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط، التي ستؤدي إلى التوصل إلى السلام الدائم والمستدام في الشرق الأوسط. ولدى البوسنة والهرسك، بوصفها جزءا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مراقبون عسكريون في الكونغو وإثيوبيا، وتساهم في قوات الشرطة المدنية في السودان وقبرص وليبريا وهايتي. كما أن البوسنة والهرسك أرسلت وحدة صغيرة لنزع الألغام إلى العراق بغية مساعدة شعبه على إنشاء بلد ديمقراطي وقائم بأمر نفسه.

ونحن على يقين من أنه يمكن للأمم المتحدة، بتعزيز تعددية الأطراف، أن تتخذ تدابير فعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ولكن، في الوقت نفسه، فان الأمر الأساسي هو التمسك بمبدأ الاستقلال السياسي لجميع البلدان وسيادتها وسلامة أراضيها، وفقا للمبادئ التوجيهية للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وتؤيد البوسنة والهرسك خريطة الطريق المتعلقة بالشرق الأوسط ومبادرات المجموعة الرباعية، التي ترسي أساسا لبدء حوار إسرائيلي – فلسطيني حقيقي، تقوم

بالوساطة فيه الأمم المتحدة ووفقا للمبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي. وتدعو البوسنة والهرسك إلى وقف عام وغير مشروط ومتبادل لجميع أعمال القتال والى الإفراج عن الرهائن وبدء مفاوضات بشأن التوصل إلى حل نهائي يقوم على وجود دولتين نهائيتين للمشكلة الإسرائيلية – الفلسطينية.

وتحث البوسنة والهرسك جميع الطوائف العرقية والدينية في العراق على إنهاء أعمال العنف الطائفي والاضطلاع بدور فعال في الحياة السياسية. ونشارك بقية المجتمع الدولي في الدعوة إلى إجراء حوار سياسي وطني واسع، مع التركيز على الامتثال الكامل لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

إن البوسنة والهرسك، إذ تضع في اعتبارها النتائج المأساوية المحتملة لتعميق الأزمة المتصلة ببرنامج إيران للتطوير النووي، تناشد إيران أن تكون على استعداد للتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وان تنخرط في حوار مع الشركاء الرئيسيين.

والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع نشوب الصراع دور بالغ الأهمية. ولكن خلال الأزمات الدولية المختلفة، وخاصة الأزمة في يوغسلافيا السابقة، أخفقت المنظمة في الاضطلاع بالدور الموكل إليها بموجب الميثاق. وتبرز الأزمة العراقية ضعف الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات في جميع أرجاء العالم. وإذا لم تفلح الأمم المتحدة في تحمل مسؤولياتها في إطار الميثاق، يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدد من التدخلات الانفرادية، التي من شأنها أن تحدث تأثيرا سلبيا للغاية على الاستقرار الدولي.

وتركز السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك على حفظ السلام الطويل الأجل والتنمية بغية ضمان سلامة التنمية الشاملة واستقرارها. وتقوم جميع أنشطتنا الدولية على أساس ميثاق الأمم المتحدة وتتسق معه ومع الوثيقة الختامية لهلسنكي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمبادئ المقبولة عالميا للقانون الدولي.

إن البوسنة والهرسك، إذ تدرك التهديد الهائل للسلام الذي تمثله الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وخاصة وقوعها في أيدي الإرهابيين، اتخذت خطوات هامة نحو المراقبة الكاملة في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقد صدقنا على معظم الوثائق الرئيسية في هذا المجال أو انضممنا إليها. كما أن البوسنة والهرسك تتوق إلى التعاون الكامل مع البلدان الأخرى على الصعيد الثنائي من خلال المنظمات والمبادرات المتعددة الأطراف ذات الصلة بغية المكافحة الفعالة لانتشار أسلحة الدمار الشامل واستخدامها.

واعتمدت البوسنة والهرسك قانونا ينص على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والبوسنة والهرسك، بوصفها أحد البلدان الأكثر تضررا بمخزونات الألغام من مخلفات الصراع السابق، تولي اهتماما وثيقا لتنفيذ اتفاقية أوتاوا.

وتشارك البوسنة والهرسك مشاركة فعالة في برامج الاستجابة والمنع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. وإسهاماتنا في مكافحة ذلك المرض واردة في إستراتيجية البوسنة والهرسك لمنع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للفترة بين عامي ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩.

وتسدد البوسنة والهرسك نصيبها المقرر في الوقت المحدد وعلى أساس منتظم للأمم المتحدة ولجميع المنظمات التي هي عضو فيها. ونحث البلدان الأخرى، وخاصة المساهمين الرئيسيين، على أن تحذو حذونا. وأشير بشكل خاص إلى الأنصبة المقررة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ولعمليات حفظ السلام التي لم تسدد بطريقة حسنة التوقيت.

وقبل يومين وفي هذه القاعة، أجرينا تبادلا بناء بقدر كبير للآراء بشأن إحدى أكثر الظواهر الجدية والمحتملة الخطورة في الوقت الحاضر ألا وهي: الاحترار العالمي. ومرة أخرى، أود أن أركز على الأهمية الحاسمة للعمل الفعال والحسن التوقيت الذي تضطلع به الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وفي عام ٢٠٠٠، صدق بلدي على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، التي دخلت حيز النفاذ في البوسنة والهرسك بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق على الاتفاقية بعد على أن تفعل ذلك بدون تأخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد زيليكو كومتشيك، رئيس مجلس الرئاسة للبوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرماندو إميليو غويبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

اصطحب السيد أرماندو إميليو غويبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أرماندو إميليو غويبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غويبوزا (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): باسم شعب وحكومة موزامبيق، وبالتأكيد باسمي شخصيا، أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين السابقين في التقدم إليكم بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ونحن على ثقة أنه بفضل خبرتكم وقيادتكم الحكيمة، التي أظهرتموها أثناء سيرة عملكم الأكاديمية والدبلوماسية المتميزة في خدمة بلدكم، وبدعمنا جميعا، سوف تتكلل مداولات هذه الدورة بالنجاح.

السيد الرئيس، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للثناء على سلفكم، صاحبة السعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، لتفانيها والطريقة المبتكرة التي ترأست بها مداولات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

ونود كذلك أن نكرر تأكيد تحيتنا الخاصة للأمين العام، السيد بان كي – مون، على انتخابه لهذا المنصب، وأن نشيد بالتزامه بالبحث المستمر عن الحلول للتحديات الكثيرة التي تواجهها البشرية، وبعمله الدؤوب من أجل منظمتنا. السيد الأمين العام، نود أن نكرر التأكيد على استعدادنا الكامل لمواصلة التعاون معكم من أجل النجاح في الاضطلاع بمهمتكم الشاقة ولكن النبيلة.

إننا نشيد باختيار تغير المناخ باعتباره الموضوع الرئيسي لهذه الدورة كونه مسألة عاجلة وهامة بالنسبة لبلداننا ولمستقبل كوكبنا الأرضي. وبفضل ثورة تكنولوجيا التقارب في مجالات المعلوماتية والبث الإذاعي والاتصالات السلكية واللاسلكية، مع ما يعكسه ذلك من اختزال للوقت والمسافة، فقد تابعنا بتأثر وبشكل اعتيادي، وأحيانا في الوقت الذي تحدث فيه، تأثيرات تغير المناخ على كوكبنا الأرضي. فشهدنا الانخفاض في مصادر المياه المتاحة، والمآسي التي يسببها ذلك لبني البشر والكائنات الحيوانية والنباتية، وزيادة وتيرة وحجم الظواهر الجوية المتطرفة والزلازل وأعاصير السونامي، التي تؤدي إلى حدوث الكوارث الطبيعية التي لا يمكن قياس نتائجها، بالإضافة إلى انحسار الكثبان

الجليدية وارتفاع مستوى البحار، وهذا قليل من كثير من التأثيرات المحتملة لتغير المناخ التي لم يتم حتى الآن تحديد عواقبها بجلاء.

إن تأثير هذه الظواهر محسوس بصورة أقسى في البلدان النامية، مثل بلدنا، بسبب ضعف قدراتنا البشرية والتقنية على التنبؤ. وعندما تصاب بلداننا بتلك الكوارث، فإن مواردنا المحدودة وقدراتنا الناقصة على مواجهتها تصبح أكثر وضوحا. ومن بين أمثلة النقص في إمكانياتنا غياب الهياكل الأساسية، كالطرق والجسور، الأمر الذي يمنع وصول أفراد الإنقاذ لتقديم المساعدات، حتى إلى المواطنين المعرضين إلى أخطار شديدة، ونقص الوسائل لمساعدة الضحايا، ونقص الموارد لتخفيف معاناة من بقوا على قيد الحياة.

ونظرا لأننا نعيش في قرية عالمية، فإن تأثير تغير المناخ يؤثر أيضا على البلدان المتقدمة النمو. واليوم، أخذت تبرز ظواهر لم تشاهد من قبل من حيث حجمها ووتيرتها، وبدأت تثير قلق مواطني تلك البلدان.

وإذ أستطرد قليلا في موضوع المناقشة الحالي، أود أن أعرب عن تضامننا ومواساتنا لكل ضحايا الكوارث الطبيعية التي مست مختلف مناطق الكوكب الأرضي خلال السنوات الأخيرة. وتكريما لضحايا تلك الكوارث، علينا جميعا أن نكرر تأكيد التزامنا بمواصلة المساعي المشتركة من أجل عالم أفضل، محرر من تلك التهديدات على حياة الإنسان وممتلكاته وعلى الكائنات الحيوانية والنباتية.

وقد قطعنا هذا الالتزام الجماعي وحملنا هذا الأمل من خلال عدد من الصكوك، كإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ وبروتوكول كيوتو. واليوم أكثر من أي وقت مضى، وفي مواجهة المآسي المتكررة والمدمرة بشكل متزايد، فإننا بحاجة إلى مشاركة كل أعضاء المجتمع الدولي في تنفيذ الإجراءات العالمية المكرسة في تلك الالتزامات المشتركة.

ومن نفس المنطلق، ينبغي لنا كفالة أن تلقى الركائز الثلاث التي تستند إليها التنمية المستدامة، وأعني التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، العناية والاهتمام منا جميعا بطريقة متكاملة ومنسقة ومتوازنة. وعلينا أن نتذكر جميعا العلاقة القوية بين تلك الالتزامات وبين رغبتنا المشتركة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونحيط علما مع الارتياح بأن المجتمع الدولي ما فتئ يلتزم بالتصدي المنهجي والمستدام للتحديات التي يمليها تغير المناخ. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار بشأن تغير المناخ الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية خلال مؤتمر القمة الأخير للمجموعة، المعقود في ألمانيا في حزيران/يونيه من هذا العام.

كما نود أن نهنئ الأمين العام على تعيينه ثلاث شخصيات مرموقة في منصب المبعوث الخاص لتغير المناخ. وكان عقد الحدث الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، قبل مجرد يومين هنا في قاعة الجمعية العامة، قد فتح الباب أمام احتمالات جديدة لتجدد الزخم اللازم لتحقيق تقدم جوهري في مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في بالي، إندونيسيا.

ويحدونا الأمل أن يحقق المؤتمر توافقا في الآراء بشأن إجراءات المستقبل، بما في ذلك وضع أهداف محددة ترمي إلى الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واتفاقية بشأن مرحلة ما بعد كيوتو تكون ملزمة لجميع الدول. ونأمل ألاّ يكون مؤتمر بالي محبطا للتوقعات المحيطة به، ولا سيما من جانب البلدان النامية.

ويحدونا الأمل أن يتم في بالي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المجالات الرئيسية. أولا، نود أن نشهد توفير تمويل خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ، وهو ما اقترحته البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

والعنصر الثاني هو صندوق التكيف المنشأ وفقا لبروتوكول كيوتو لتوفير المساعدة للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا، من أجل تمويل أنشطة التكيف التي تقوم بها. والعنصر الثالث هو تنفيذ برنامج عمل بوينس آيرس بشأن التكيف وتدابير الاستجابة.

وموزامبيق بلد يتعرض لأشكال مختلفة من الكوارث الطبيعية التي تنجم عن خسائر في الأرواح، وتتسبب بتدمير المناطق الزراعية الشاسعة، والممتلكات والهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتؤدي إلى تآكل التربة والحد من التنوع البيولوجي.

ويزيد من تفاقم هذه الحالة النقص في الهياكل الأساسية المادية لإدارة المياه، كالسدود والخزانات ووسائل حفظ الأغذية كصوامع الغلال. وفضلا عن ذلك، يعيش ٧٠ في المائة من سكان بلدنا في المناطق الريفية، وتشكل الموارد الطبيعية مصدرا أساسيا لمعيشتهم. ولذلك، ثمة حاجة إلى الاستخدام المستدام الذي لا يخل بالتوازن البيئي للبلد.

وبسبب حالة الضعف الدائمة تلك، فإن المسائل البيئية بشكل عام، وتغير المناخ بشكل خاص، يشكلان جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال الحكومة. وبالتالي، لا بد أن نولي اهتماما خاصا للحد من تعرض المواطنين إلى المجاعة الناجمة عن الجفاف، وللحد من الخسائر البشرية والخسائر في الممتلكات، ولتخفيف معاناة السكان نتيجة الكوارث الطبيعية، ولضمان تنفيذ عمليات البناء السريعة والمتسقة.

وتتضمن الأنشطة الجارية مسح المناطق المعرضة للخطر، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وتحسين وسائل السكان لتخزين المنتجات الزراعية، وتوفير التدريب والتوعية المدنية إزاء الكوارث الطبيعية وتأثيرها على حياة البلد، وإنشاء مركز وطني للعمليات في حالات الطوارئ يعمل ٢٤ ساعة يوميا بدون توقف.

إن عرض وتنفيذ تلك التدابير يوليان أولوية للاعتماد على المشاركة الفعالة من جانب مواطنينا. وبالنسبة لنا، فإن مشاركة مواطنينا، الذين هم المستفيدون أولا وأخيرا من هذه الإجراءات الحكومية، هي العامل الرئيسي في ضمان نجاح الأنشطة الرامية إلى المحافظة على البيئة وتخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ. وقد تجلى التأثير الإيجابي لهذه الإجراءات، والتسليم الواسع النطاق بها، خلال فترة الفيضانات والأعاصير وارتفاع الأمواج التي شهدناها في بداية هذا العام. كما أن هذه الإجراءات وضعت أمام الاختبار مرة أخرى في الآونة الأخيرة، عندما صدر إنذار باحتمال حدوث سونامي.

وإقرارا بحقيقة أن تخفيف تأثير تغير المناخ والتكيف معه، ومنع الكوارث الطبيعية والحد منها، يتطلب مشاركة المجتمع الدولي، فإنه لا يمكن التقليل من أهمية تعزيز التنسيق على الصعد الإقليمية والقارية والدولية. وفي إطار تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة (A/61/583)، فإننا ننادي بتعزيز مرفق البيئة العالمية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، نشجع الأمم المتحدة على تعزيز قدرتها المؤسسية ومواردها لتحسين مساعدة الدول الأعضاء على إدماج سياسات بيئية ملائمة في استراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بها. وفي هذا الصدد، ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى البلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد اللازمة لتمويل بناء قدراتها الوطنية للتصدي للقضايا المتصلة بتغير المناخ.

ومن هذا المنبر، ندعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إلى جميع الصكوك المعتمدة وتنفيذها بالكامل لإزالة وتخفيف تأثيرات تغير المناخ. وتتضمن تلك الصكوك بروتوكول كيوتو، وجدول أعمال القرن ٢١، وإعلان ريو، التي كرر مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، التأكيد على مضمونها.

وبوصفنا أعضاء في أسرة الأمم المتحدة، تقع على عاتقنا المسؤولية التاريخية عن ضمان مستقبل مشرق لأطفالنا وللأجيال القادمة من خلال المحافظة على سلامة البيئة. ولذا حان الوقت اليوم أكثر من أي وقت مضى لكي نقف متحدين ونعمل من أجل المحافظة على كوكبنا الأرضي. والتصدي لتغير المناخ هو في نهاية المطاف صون للسلم والأمن العالميين وضمان للظروف اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي ينبغي النظر إليها واعتبارها الحد الأدنى الذي يمكن المطالبة به. دعونا لا نؤجل لغد ما يمكن وما يجب أن نفعله الآن، لأن الغد قد يأتي بعد فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أرماندو إميليو غويبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كارياواسام (سري لانكا).

خطاب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

إصطحب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس بابادوبولوس (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشير إلى أن بياني مكمل للبيان الذي أدلى به أمس (أنظر: A/62/PV.4) رئيس وزراء البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيده قبرص بالكامل.

وبما أن هذه المناقشة العامة هي الأولى منذ انتخاب الأمين العام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السيد بان كي – مون على انتخابه لذلك المنصب ذي الأهمية الحاسمة وأن أتمنى له كل النجاح. لقد بين تقريره عن أعمال المنظمة (A/62/1) ليس القضايا الواسعة النطاق التي تتصدى لها الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا الطبيعة الشاملة والإمكانيات الكبيرة للدبلوماسية المتعددة الأطراف. ومن بين جوانب عمل الأمم المتحدة المتسمة باهتمام خاص، نحيط علما بالتطورات المثيرة للقلق في الشرق الأوسط، والتقدم المتواضع الذي تحقق فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، وآثار تدخل المنظمة في مختلف الأزمات، لا سيما في أفريقيا، والتأثير المتزايد لمساهماتها الإنسانية.

لقد تجمعت لدينا حتى الآن بيانات علمية كثيرة وغير ذلك من الأدلة القاطعة التي تدل على أن مناخ العالم يتغير على نحو يعود بالضرر على النظم البشرية والإيكولوجية نتيجة للأنشطة البشرية. ولهذا ينبغي أن تكون استجابتنا لهذه الظاهرة الخطيرة هي محور نقاشنا بدلا من مناقشة نطاق وجودها.

ونرى أنه من المهم لنا أن نحدد، منذ البداية، نطاق الاستجابة التي نسعى إلى صياغتها. وفي مواجهة الضرر الذي وقع لغاية الآن ويبدو أنه لايمكن عكسه، يجب علينا على الأقل أن نوجه ما يلزم من الاهتمام والموارد والطاقة لكبح جماح تردي الحالة، وأن نقرر على نحو عاجل الخطوات الأولى الواجب اتخاذها لحماية مجتمعاتنا من تغير مناخ واسع النطاق في المستقبل.

لقد اقترح الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ عددا من أدوات السياسة والتكنولوجيا المتوفرة للحكومات من أجل التخفيف من وطأة الوضع. ونحن مستعدون لتأييد اعتماد عدد من السياسات القطاعية واتخاذ الإجراءات التي يرى الفريق العامل أنها فعالة مثل استخدام الطاقة المتجددة واستخدام التكنولوجيا لإنتاج طاقة نظيفة وتحسين إدارة النفايات ومياه الصرف الصحي واستخدام التكنولوجيات البديلة في استغلال النظم البشرية مثل الحراجة ومصائد الأسماك والزراعة.

وفي تحديد استجابتنا وتنفيذها، لا نرى أي إطار مقنع سوى إطار الأمم المتحدة. فبالإضافة إلى مكانة الأمم المتحدة المتميزة لمعالجة هذه المسألة بحكم طابعها العالمي، فإن نجاحها في مواجهة تهديد ينطوي على احتمالات كبيرة كتغير المناخ سيكون المحك الذي سيختبر أهمية منظمتنا. ويمكن للمرء أن يقول إن تغير المناخ هو المرادف العصري لتهديد الأمن الذي أوجب إنشاء المنظمة في عام ١٩٤٥. ولم تتضح بعد قدرة نظامنا على التصدي بفعالية للتهديدات المعاصرة التي تواجه الإنسانية مثلما عالج مشاكل أمنية أكثر طابعا تقليديا.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى مسألة ما برحت الأمم المتحدة منخرطة فيها لفترة طويلة، وهي مسألة نسعى إلى إبقائها بوصفها إحدى أولويات المنظمة حتى تُحل بصورة نهائية في الإطار الذي وضعته العديد من القرارات ذات الصلة التي اتخذتها هذه المنظمة.

طوال سنوات عديدة، شاركت الأمم المتحدة في جهود مضنية تهدف إلى إيجاد حلٍّ. وربما تبيّن أن المهمة شاقة جدا، لأن مسألة قبرص عندما نجردها من عبارات المجاملة الدبلوماسية، هي مسألة عدوان أجنبي واحتلال مستمر لجزء كبير من دولة ذات سيادة، وتتعلق بأشخاص مفقودين وأشخاص يعيشون في مناطق محصورة ولاجئين وانتهاكات جسيمة ودائمة لحقوق الإنسان.

لقد تمكنت قبرص من تجاوز أحلك الظروف التي خلقتها أوجه المشكلة العديدة، وأصرت بصورة رئيسية على شيء واحد إزاء مشاركة الأمم المتحدة في قرارها: التطبيق الكامل للمبادئ التي أُنشئت المنظمة من أجلها والتي عملت بجد على تعزيزها.

إذا، لماذا لا تزال هذه المشكلة قائمة بعد سنوات عديدة طرأت خلالها تغيرات مثيرة على المشهد السياسي الداخلي والإقليمي والدولي؟ إن هذا قطعا ليس عائدا إلى افتقارنا إلى الإرادة السياسية ولا إلى الجهود. بل إن السلطة القائمة بالاحتلال لم تبد أية رغبة في حلّ المشكلة وهذا بدوره تَعَزّز بخطة عنان، التي لبت كل المطالب التركية وبالتالي قبلها الجانب التركي بسهولة. وبدلا من ذلك، استخدمت تركيا موقع غلبتها للحصول على تنازلات من مختلف الأنواع.

ثانيا، لم يتغير هدف تركيا الطويل الأجل المتمثل في بسط السيطرة السياسية والعسكرية على قبرص. وبالرغم من بياناتها المعلنة بشأن استعدادها لحلّ مشكلة قبرص، فإن أعمالها تؤكد أنها منذ البداية تسعى إلى بسط السيطرة على قبرص بتقسيمها جغرافياً إلى منطقتين على أساس عرقي بحت، حيث تضمن تركيا سلطانها و ''الحق'' في التدخل في قبرص.

ثالثاً، إن الجهود المبذولة لحل مسألة قبرص لا تدخل في سياق نظام يقوم على قيم ومعايير القانون الدولي. ولم تُوضع هذه الحلول لتعالج جذور المشكلة أو المشكلة نفسها. بل إنها بدت متمحورة حول حلول من النوع الذي تريده السلطة القائمة بالاحتلال أو بإمكانها، على الأقل، أن تتعايش معه. وفي الواقع، من الواضح من خلال سلوك تركيا ومواقفها التفاوضية أنها لم تفكر في حلٍ خارج نطاق الوضع القائم.

رابعا، إن نقل المشكلة من سياقها الأصلي – الغزو والاحتلال– أدى إلى اعتماد نهج لحل المشكلة يقسم المسافات التي تفصل الأحزاب، وخاضعا لمطالب الطرف الأقوى وجاعلا النجاح مرهونا بشهامة الطرف الآخر.

خامساً، إن السلطة القائمة بالاحتلال أصرت على مناقشة عناصر المشكلة التي لا تشكل جزءا لا من أساسها ولا من حلها. إن مشكلة قبرص ليست ناجمة عن علاقات سيئة بين الجاليتين، بل عن تدخل خارجي. ولذلك، فإن الإصرار على ترتيبات دستورية تقوم بصورة رئيسية على أساس الأصول العرقية – دون الاحترام الواجب للمبدأين الديمقراطيين السائدين وهما الحرية والمساواة لجميع المواطنين – يهين كرامة المواطنين ويحكم على أية تسوية بالفشل.

ونجد أنفسنا الآن في خضم جهود لتنفيذ عملية تتألف من اتفاق أُبرم ووقعته الطائفتان في قبرص في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ ورافقته رسائل متبادلة بين زعيمي الطائفتين ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية آنذاك السيد غمباري في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. إن العمل الدؤوب المدهش لتنفيذ هذا الاتفاق المُعد بدقة – اتفاق يهدف إلى التمهيد لمفاوضات لاحقة وإلى التوصل إلى حل شامل للمسألة القبرصية – ليس موجودا في هذه العملية. ولذلك، ينبغي لنا أن نركز على تنفيذ ما اتفقنا عليه. ولا يحدد سرعة هذه العملية سوى التقدم المحرز مع مفاوضات كاملة حسب الحاجة. ولن يؤدي تهميش بعض مراحل هذه العملية أو تجاوزها إلى التسريع في التوصل إلى حل بل إلى تأكيد الطريق المسدود.

إذا، ماذا يحمل المستقبل لمهمة المساعي الحميدة التي أُنيطت بالأمين العام؟ من ناحيتنا، لا نزال ملتزمين بصورة كاملة حيث أنه من الواضح لنا أنه لا يمكننا الاستمرار في الوضع الراهن ويتعين علينا أن نصر عل عملية ذات معنى تمضي بنا قدما ويمكنها تحقيق نتائج ملموسة تؤدي إلى إقامة اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين بما لكل من هذه الكلمات من معنى. والعملية الوحيدة التي يمكن أن تقودنا إلى الأمام هي العملية التي تمخضت عن اتفاق ٨ تموز/يوليه الذي ذكرته من فوري. ويتوقع أن تمحص هذه العملية الاقتراحات والأفكار والبدائل على مستوى الخبراء وأن تمهد الطريق على نحو ملائم وتقدم إلى الزعماء أي نقاط تضمن إبرام اتفاق أو عقد تسوية سياسية. وعلى الرغم من أن لقاءنا الأخير مع زعيم القبارصة الأتراك لم يشر إلى بداية تنفيذ الاتفاق، كما كنا نأمل، فإننا لن نوقف جهودنا الرامية إلى إعادة اتفاق تموز/يوليه إلى المسار الصحيح. إن عنصر الوقت هام جدا؛ ومع ذلك لن نتوصل إلى تسوية متفق عليها في وقت أبكر إلا بالتقدم المحرز في تمهيد الطريق. ومن أجل إحراز تقدم، قدمت إلى الأمين العام أفكارا ومقترحات معينة آمل أن تسهم في تحقيق هذا الهدف.

إن نوايا تركيا لا تتجلى في عدم حل المشكلة القبرصية بعد كل هذه السنوات فحسب. فنواياها تنضح من كل أفعالها، من عدم تطبيع علاقاتها مع قبرص باعتبار ذلك خطوه أولى لكي تصبح شريكا أوروبيا، وعدم سحب أي من قواتها من الأراضي القبرصية باعتبار ذلك تدبيرا لبناء الثقة، وتكثيف الجهود لإبراز كيان انفصالي في قبرص، وانتهاكاتها المنتظمة لمجالاتنا الجوية والبحرية السيادية وللوضع

العسكري الراهن. وهذا ما أكدته مؤخرا تصريحات واضحة من قيادتها على أعلى مستوى سياسي أشارت إلى ”تسوية تقوم على شعبين وديمقراطيتين ودولتين وديانٍ“. وهذا ترتيب لن نقبله أبدا.

لقد شهدنا أيضا خلال السنة الماضية محاولات متكررة من السلطة المحتلة لاستكشاف موارد بلدي الطبيعية بشكل غير قانوني ولتقويض حقنا السيادي في استكشاف هذه الموارد وإدارتها. وتم تنفيذ عمليات هدم دون أذن لمنازل قبارصة يونانيين في المناطق التي تحتلها وتواصل تدمير التراث الثقافي والديني فيها. وقد كثفت الاستغلال غير المشروع والواسع النطاق لممتلكات قبارصة يونانيين في الجزء المحتل من قبرص، ولأسباب ليس أقلها تغيير شروط التسوية في المستقبل.

في الوقت نفسه تسعى تركيا إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية في قبرص على حساب إعادة التوحيد ولا تسترشد إلا بمصالحها وليس مصالح القبارصة الأتراك. فلقد حرصت على مر السنين على التأكد من أن الجزء المحتل من قبرص سيخضع تماما لنظامها السياسي والاقتصادي والعسكري. ويؤسفنا أن نلاحظ أن تركيا تحاول إشراك أصدقائنا وجيراننا في هذا المسعى السيئ. وتقوم هذه الاستراتيجية على نية إضفاء الشرعية على الأمر الواقع للغزو وإعطاء وضع سياسي لنتائجه. وما كان يمكن تحقيق هذه الاستراتيجية دون تقديم الطائفة القبرصية التركية باعتبارها الضحية، ليست ضحية العدوان التركي كما الحال بالفعل، بل ضحية القبارصة اليونانيين لمقاومتهم هذا الأمر الواقع. والمثال الرئيسي لتلك المناورات هو الحملة المستمرة للإيحاء المخادع بأن طائفة القبارصة الأتراك محرومة اقتصاديا لأنها معزولة. وحيث أن دخل الفرد القبرصي التركي تضاعف خلال السنوات الثلاث الماضية وهم الآن يتمتعون بالمرتبة التاسعة والخمسين لأعلى دخل للفرد في العالم، يمكن للمرء بسهولة أن يكشف البرنامج السياسي وراء محاولة ربط تنميتهم الاقتصادية بمصير النظام اللا شرعي.

لقد ظللنا لسنوات نقول إن السبيل نحو حل المشكلة القبرصية ليس عن طريق إخفاء الحقائق المزعجة التي هي لب المشكلة أو عن طريق تجاوز المبادئ التي تشكل، بالنسبة لنا، الضمانة بأن تظل تسوية مشكلة قبرص ذات صلاحية وصلة في عالم متغير باستمرار.

وبنفس القدر من الأهمية، نحن نعتبر أن الحفاظ على مصالحنا والحفاظ على مصالح تركيا في منطقتنا لا ينفي أحدهما الآخر بل هما أمر متكامل ومترابط. ويجب أن تكون رؤيتنا هي أن نورث للأجيال المقبلة تركة الصداقة والتعاون وحسن الجوار. إن الفرصة متاحة لنا لتجنب إدامة هذا النزاع وينبغي أن نغتنمها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رافالومانانا (تكلم بالانكليزية): كل منا يعلم أن هناك حاجة ملحة إلى عولمة المسؤولية. وكل منا يعلم أن هذه المسؤولية تتطلب أكثر من مجرد حسن النوايا. كل منا يعلم أن عولمة المسؤولية تتطلب إيجاد البيئة السليمة لبلوغ هذه الأهداف. وفي كل عام، تتكرر هذه الأهداف والتدابير في هذه الجمعية العامة. وفي كل عام، تظل الأفعال المطلوبة لتحقيقها ضعيفة.

هذه هي المرة الخامسة التي أشارك فيها في الجمعية العامة، ولا بد أن أقول لكم بصراحة إنني قلق جدا إزاء أمرين. أولا، إنني قلق جدا لأن المصالح الوطنية تغلب على حالات الطوارئ التي تمسنا جميعا. وهذه الحالات الطارئة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمصالح المشتركة. ومن مصلحتنا جميعا أن نعالجها معا. ثانيا، إنني قلق جدا إزاء عدم الجدية. إذ تقدم وعود كثيرة، ولكن الكثير من هذه الوعود لا يتم الوفاء بها.

نحن اليوم نحن نواجه تحديين رئيسيين يمكن أن تترتب عليهما كوارث كبرى إن لم نأخذهما بجدية واتخذنا إجراءات سريعة. يجب أن يكون هذان التحديان أولوية الأولويات. الأول يتعلق بتغير المناخ. والثاني هو تنمية أفريقيا.

تصوروا الأثر الذي سيصيب جميع الأمم والبشر الممثلين هنا لو تفاقم الوضع. جميع جهودنا الوطنية ستدمرها الزلازل والكوارث البيئية والكوارث الاجتماعية. إن تغير المناخ يفجر الصراعات ويؤدي إلى تفاقمها. وسيكون لاجئو وضحايا تغير المناخ لاجئي وضحايا الحروب والفقر. وعلينا أن نعمل اليوم لإنقاذ الأرض، وإلا لن تعود هذه الأرض لنا مطلقا.

من ناحية أخرى، تصوروا الأثر الذي سيصيب جميع الأمم والبشر إذا تحسن الوضع الحالي. سيعزز ذلك ثقة الدول والمستثمرين. وإذا ما أصبح العالم متوازنا بيئيا، وخاليا من الفقر، سيؤثر ذلك بشكل كبير على الصراعات السياسية والاجتماعية.

التحديان مرتبطان معا. فأفريقيا ستؤثر إيجابيا أو سلبيا على المناخ العالمي، وسيكون لذلك عواقب هائلة. أعمالنا وقراراتنا هي التي ستبت في هذا الأمر. والمناخ العالمي سيؤثر ايجابيا أو سلبيا وبعواقب هائلة على تنمية أفريقيا. ومرة أخرى، فإن قراراتنا وأفعالنا هي التي ستقرر ذلك.

إن أفريقيا لا تنتج أكثر من ١ في المائة من الطاقة الشمسية في العالم. وفي أفريقيا، توجد إمكانيات هائلة لإنتاج أنواع جديدة ونظيفة من الطاقة ولخفض ثاني أكسيد الكربون.

ومدغشقر يمكنها أن توفر بعض احتياجاتها من الطاقة من خلال تنمية الطاقة الكهرمائية. وفضلاً عن ذلك، يمكن إعادة تحريج نصف مساحة الجزيرة. وجزيرتنا، التي توصف بأنها الجزيرة الحمراء، يمكن أن تعرف مرة أخرى بالجزيرة الخضراء.

وهناك رابط قوي بين نوعية البيئة والفقر. فالكثير من حرائق الغابات هي نتيجة الفقر؛ وتدمير الموارد الطبيعية يزيد من حدة الفقر. ولا بد أن نخرج من هذه الحلقة المفرغة بسرعة. ومن شأن زيادة المساعدة الدولية أن تحد من استغلال فقراء المزارعين للموارد الطبيعية.

وفي مدغشقر، بدأنا منذ بعض الوقت في تخطيط استراتيجياتنا الإنمائية انطلاقاً من مفهوم الاستدامة. وتصورنا يسمى "مدغشقر، الطبيعية!"، ويعني أن مواردنا الطبيعية وشعبنا هما ثروتنا. وسنحافظ على بيئتنا ونزيد من قيمتها باستخدامها بكل المسؤولية.

وإننا نتطلع إلى الاستثمارات الدولية، ولكننا نؤمن بأنه في الأجل الطويل، لن يعني ذلك الكثير ما لم يكن لدينا

مستثمرون محليون أيضاً. ويمكننا أن نحقق قيمة مضافة بالنجاح في معالجة منتجاتنا الطبيعية.

ونحن مقتنعون بأن النمو الاقتصادي من القاع فصاعداً هو مفتاح النجاح. وأهم رسالة وجهتها إلى الشعب الملغاشي في بداية ولايتي الثانية هي ضرورة إضفاء اللامركزية حتى على مستوى الفوكونتاني، وهي أصلاً القرية الملغاشية التقليدية. ونحن نبذل قصارى جهدنا لاستعادة التوازن بين البشر والطبيعة.

وهذا نهج مختلف؛ إنه نهج ملغاشي؛ هذا النهج يشجع الشعب الملغاشي على أخذ مستقبله في يده؛ وذلك ليس نهج المانحين، وبهذا النهج نحاول إنشاء شراكة مع المجتمع الدولي.

لقد وصفنا كل ذلك بالتفصيل في خطة عمل مدغشقر. اقرأوها، وسترون أننا نسهم بالفعل في مواجهة التحديات التي أشرت إليها. ونحن ملتزمون بحماية البيئة والعناية بها، وتضميد جراح الماضي وإنهاء تغير المناخ المتفشي.

وفي خطة العمل تلك، حددنا مجموعة من الأهداف الطموحة للغاية. ونحن ننفذ منها ما نستطيع، رغم مواردنا المحدودة؛ ويمكننا عمل المزيد إذا ما ساعدنا المجتمع الدولي.

وإننا ممتنون للمانحين لزيادة مساعدتهم المالية لنا؛ ومع ذلك، فإن تلك الجهود، ككل، لم ترق إلى مستوى توقعاتنا، ولاسيما إذا كان لنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. فحجم المساعدة المالية لم يقترب حتى من وعد مضاعفة المساعدة لأفريقيا. والمانحون ما زالوا بعيدين عن الوفاء بالوعود العديدة التي قُطِعت هنا في الأمم المتحدة. وما زالوا بعيدين عن مواجهة التحديات العالمية. فالنهج الدولي إزاء أفريقيا يفتقر إلى الجدية.

إن ما يقدم من مساعدة إلى أفريقيا ما زال لا يمكن وصفه بأنه قصة من قصص النجاح بالنسبة للكثير من أعضاء المجتمع الدولي. وفي المتوسط، فإن النتائج هزيلة، وإن كانت أفريقيا تتقدم كقارة- ليس في كل مكان، ولكن في عدد متزايد من البلدان.

وذات يوم، احتسبت مدغشقر في عداد أقل البلدان تأثيراً. واليوم، فإننا بلد مؤثر. واقتصادنا استفاد من النمو الاقتصادي المستمر: لقد حققنا معدل نمو بنسبة ٥ في المائة قبل خمس سنوات، و٦ في المائة في الأعوام القليلة التالية و ٧ في المائة في عام ٢٩٩٧. ومعدلات الفقر تسجل انخفاضاً كبيراً؛ ففي عام ٢٠٠٢، كانت نسبة ٨٠ في المائة من سكاننا تعيش في فقر، وفي العام الماضي، انخفضت تلك النسبة إلى ٦٧ في المائة.

والمساعدة المقدمة لأفريقيا ضعيفة كما كانت دائماً. وأفريقيا يمكنها أن تستوعب ما هو أكثر كثيراً من ذلك، وسوف تستفيد كل البلدان من ذلك. والاتحاد الأوروبي مثال جيد على كثير من المساعدة التي تفضي إلى منافع كبيرة للعديد من البلدان. وإنني على اقتناع بأن أفريقيا يمكن أن تتقدم بسرعة أكبر إذا تقدم المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية بخطة جديدة.

خطة مارشال'لأفريقيا – وقد اقترحت ذلك مراراً طوال سنوات مضت، وأقولها مرة أخرى: إننا نحتاج إلى 'خطة مارشال' لأفريقيا. وأحد العناصر الأساسية في هذه الخطة ينبغي أن يتمثل في شراكة جديدة. وأقترح عليكم شراكة إيكولوجية بين البلدان الصناعية وأفريقيا. ومن شأن هذه الشراكة أن تسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد حلول حقيقية لبعض المشاكل المناخية من خلال برنامج للاستثمارات. ومن السمات المهمة الأخرى الحفاظ على الطبيعة وصون تنوعنا البيولوجي.

إنني على اقتناع بأن أفريقيا يمكن أن تكون مورداً للطاقة النظيفة والنباتات الطبية والصناعية وغير ذلك من المنتجات الطبيعية في المستقبل. والعالم سيحتاج إلى المزيد والمزيد من تلك المنتجات.

ونعتقد أن السياسات المستدامة التي تؤكد على الحماية والقيمة المضافة ينبغي أن تكون ضمن الأولويات في جدول أعمالنا وأن يكون ذلك هو التزامنا إزاء العالم. ولكن لا يغيب عن بالنا أن هذه السياسات ستفيد بلدنا أيضاً.

وفي مدغشقر، تدمر الأعاصير جزءاً كبيراً من محاصيلنا كل عام؛ فهي تدمر المنازل وتقتل الناس. والزيادة في عدد تلك الأعاصير وقوتها تعوق عملية التنمية بالكامل. فارتفاع درجات الحرارة عن المعدلات الطبيعية يخفض المحاصيل ويؤثر على تنوعنا البيولوجي الفريد. كما أنها تؤدي إلى زيادة الآفات الضارة والأمراض.

وفي كل أنحاء أفريقيا، فإننا نرى بالفعل عواقب تغير المناخ. فالجفاف والفيضانات من أسباب ازدياد الهجرة والصراعات الخطيرة. ومن شأن تفاقم تغير المناخ ألا يؤدي إلى تدفقات من المياه المدمرة في كل القارات فحسب، بل سيؤدي كذلك إلى تدفقات من اللاجئين وأمواج من الصراعات الاجتماعية.

وبإيجاز، إن العالم يحتاج إلى أفريقيا لحل مشكلة تغير المناخ، وأفريقيا تحتاج إلى مناخ مستقر لتنمية دائمة ومستدامة. وتحقيق عولمة المسؤولية هذه يتطلب قيادة مكرسة لذلك. إننا نحتاج إلى زعماء يمكنهم تعبئة شعوبهم وتحقيق نتائج – نتائج سريعة وكبيرة.

وهنا، أريد أن أتقدم بالتهنئة إلى الأمين العام الجديد بان كي–مون. وأتمنى له كل التوفيق في مهمته البالغة الأهمية هذه. ونحن في أفريقيا نتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل قيادة ديناميكية– ذلك أملنا. فلتساعدنا قيادته على تحقيق نتائج– ذلك النوع من النتائج الذي يجلب السلام والرفاه إلى أفريقيا وإلى العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد مارك رافالومانانا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عُمرُ يار أدوا، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطحب السيد عُمرُ يارأدوا، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عُمرُ يارأدوا، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس يارأدوا (تكلم بالانكليزية): إنني أقف أمام الجمعية العامة للمرة الأولى بوصفي رئيسا لجمهورية نيجيريا الاتحادية، وأود أن أؤكد من جديد إخلاص نيجيريا الكامل لمثل الأمم المتحدة والتزامها بها. إننا نعلن دعمنا الكامل لجهود المنظمة في التصدي للتحديات المتعددة، الإنسانية والاجتماعية، وفي مجالات السلم والأمن والتنمية، التي تواجه العالم المعاصر.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، باسم حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية، أن أهنئ السيد كريم وبلده، جمهورية مقدونيا، بانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها

الثانية والستين. وأود أن أؤكد له الدعم والتعاون الكاملين من جانب وفد نيجيريا خلال توجيهه لمداولات الدورة.

كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق لسلفه، صاحبة السعادة، السيدة هيا راشد آل خليفة، على التزامها وتفانيها خلال إدارتها لشؤون الدورة الحادية والستين.

وأود أن أتقدم رسميا بالتهاني الخالصة إلى السيد بان كي – مون على توليه منصب الأمين العام. وأود أن أشيد بقيادته الحازمة وتصميمه على الاضطلاع بالإصلاحات الضرورية لمنظومة الأمم المتحدة، وأن أؤكد له الدعم الكامل من جانب حكومة نيجيريا.

وأود، كذلك، أن أحيي الأمين العام السابق، السيد كوفي عنان، على الالتزام والحرص والشجاعة التي تحلى بها في قيادة شؤون الأمم المتحدة خلال الأعوام العشرة الماضية. إننا فخورون بالمساهمات الكبيرة التي قدمها ذلك الابن الفذ من أبناء أفريقيا لهذه المنظمة.

ومنذ تولي إدارتي مهامها فقد جعلت من المبادئ الأساسية للديمقراطية والحكم الرشيد والمشاريع الحرة وسيادة القانون أساسا لمسعاها من أجل نيجيريا المتجددة النشاط والمستقرة والمزدهرة. إن نيجيريا تشاطر أسرة الأمم المتحدة هذه المبادئ القيمة.

وقد كان من المناسب، إلى حد كبير، جعل الاستجابة لتغير المناخ موضوعا للمناقشة العامة في هذه الدورة. فالقارة الأفريقية معرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ. ومن خلال تصميمنا الجماعي على التصدي لهذا التحدي، قرر الزعماء الأفارقة في اجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير الماضي، دمج مسائل تغير المناخ في جميع مبادرات التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتكرر نيجيريا تأكيد التزامها باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وإذ نشيد بالنتيجة الناجحة لحدث الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن تغير المناخ، المعقود هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر، فإننا نؤكد على أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

لقد انقضت سبع سنوات منذ أن اجتمع زعماء العالم جمعية الأمم المتحدة للألفية في هذه القاعة، والتزموا بتخليص أفريقيا من تحدياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأكثر إلحاحا، من أجل تمكين القارة من السير في مواكبة بقية العالم. وبينما تم إحراز تقدم ملموس في بعض المجالات، فإن القارة ما زالت مبتلاة بتحديات كبيرة.

وما زال استمرار الأزمة في دارفور يشكل محنة على الضمير الجماعي للمجتمع الدولي، وهي مسألة يتعين على الجمعية العامة أن تتصدى لها على وجه الاستعجال. فقد وصلت الأزمة الإنسانية إلى مستويات حرجة. واتفاق أبوجا، الذي سهلت نيجيريا التوصل إليه، لا يزال يشكل المرجعية للتسوية الشاملة للأزمة. ولكن غياب التنفيذ الكامل للاتفاق يعد مدعاة للقلق البالغ، ولذا ندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها ودفع عملية السلام إلى الأمام. ونحن ما فتئنا ندعم العملية ونكرر تأكيد دعمنا للقوة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان.

ومن الأساسي ألا تفقد زخمها الجهود المتضافرة لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل وما يتصل بها من أمراض. وفي نيجيريا، اتخذنا إجراءات ملموسة مستمرة للتوعية بشأن الإيدز ولزيادة تمويل لجنة العمل الوطني المعنية بالإيدز. إننا نقدر المساعدات المالية والمادية من شركائنا الإنمائيين في هذا المجال، ولكن قارتنا تستدعي مزيدا من الجهود الجماعية المكثفة لتخليص أفريقيا من هذه الجائحة وغيرها من الأوبئة.

وقد أجرينا قبل عامين تقييما لأدائنا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأدركنا أنه بدون اتخاذ إجراءات ملموسة وحازمة إضافية فإن الهدف العام، المتمثل في الحد من الفقر بحلول عام ٢٠١٥، سيبقى مجرد وهم. ونحن نقر بأن المسؤولية الأساسية عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تقع بشكل رئيسي على عاتق فرادى البلدان. وفي مجال عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إطار الاتحاد الأفريقي، فإن دول أفريقيا تتصدى بصفة خاصة لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية – السياسية في أفريقيا من خلال اعتماد وتكوين ثقافة سياسية جديدة مؤاتية للتنمية على الأجل الطويل.

ومن خلال مبادرات من قبيل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للاتحاد الأفريقي وبرنامجنا للرصد والتقييم الذاتيين، وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على مُثل الديمقراطية والحكم الرشيد، حددت أفريقيا بوضوح مسارا أكيدا للانتعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي.

وتسعى أفريقيا للحصول من المجتمع الدولي على الشراكة الحقيقية من أجل التنمية الاقتصادية. وينبغي أن يظهر ذلك في صورة نظام اقتصادي عالمي يقوم على الإنصاف والعدالة والمساواة؛ نظام يضمن تطبيق شروط التجارة العادلة ويعترف بالدور المركزي للتبادل في تحقيق الازدهار. وبشكل أكثر تحديدا، تحتاج أفريقيا إلى تدفق استثمار أجنبي ضخم ومركّز في تنمية الهياكل الأساسية الحيوية في جميع أنحاء القارة.

اسمحوا لي أن أذكر أننا في نيجيريا ملتزمون تماما باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) في الحرب ضد الإرهاب الدولي. ومتابعة لذلك الالتزام، أنشأت نيجيريا أربعة مراكز لمكافحة الإرهاب في البلد، بالإضافة إلى وحدة الاستخبارات المالية النيجيرية التي تعمل، بالاشتراك مع المصرف المركزي النيجيري، في رصد المعاملات المصرفية بوصفه جزءا من آلية تحديد التحويل غير المشروع للأموال لأغراض الإرهاب وغيره من الأعمال الإجرامية، بما في ذلك غسل الأموال، والقضاء عليه. وتكرر نيجيريا إدانتها لجميع أعمال الإرهاب وتهيب بالمجتمع الدولي أن يحشد الإرادة السياسية اللازمة لمواجهة هذا الخطر والقضاء عليه.

وتؤكد نيجيريا على إيمانها الراسخ بمثل وأهداف الأمم المتحدة. ونعتقد أن تعزيز الأمم المتحدة وإعادة هيكلتها سيجعلان منها أنسب مكان للتصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها عالمنا اليوم. وفي هذا الصدد، سيواصل وفد بلادي التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى للضغط من أجل تحقيق إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك أكثر ما يتوق إليه الجميع من توسيع عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة من أجل التعبير عن حقائق العالم المعاصر. إن الوضع الذي تستبعد فيه أفريقيا تماما من العضوية الدائمة للمجلس وضع غير عادل ولا يمكن قبوله ويجب تصحيحه.

إن التحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر تدعو إلى تجديد الهدف وتجديد العزم، وإلى التحلي بالشجاعة المتجددة والاحترام المتجدد لكرامة الإنسان. إن الأجيال القادمة تضعنا في اختبار حقيقي لمدى شعورنا بالواجب. ولا يمكننا أن نتحمل الفشل في ذلك الاختبار. وأؤكد للجمعية، سيدي، أن نيجيريا ستواصل دعم الأمم المتحدة في تحقيق تطلعاتنا المشتركة من أجل عالم أكثر أمنا وإنصافا وعدلا وازدهارا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد أومارو يار أدوا، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

بيان من السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الامتنان لإتاحة الفرصة لي اليوم لمخاطبة هذا التجمع السنوي الثاني والستين للجمعية العامة.

بالنيابة عن بلدي، أود أن أهنئ الأمين العام بقيادته المبتكرة والتقدم غير العادي الذي حققه في أشهره التسعة الأولى. إن رؤيته الراسخة للسلام في دارفور، والتزامه بحشد اهتمام العالم لمكافحة تغير المناخ، وتصميمه على القضاء على الفقر في العالم خير دليل على الوفاء بالمبادئ الأساسية لهذه المؤسسة.

اسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تهانينا للسيد سرجان كريم لاضطلاعه برئاسة الجمعية العامة وأعرب عن تقديرنا لسلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة، لقيادتها الفعالة للغاية.

اليوم، في هذه القاعة العظيمة، تتوفر لنا الفرصة لإعادة التأكيد على أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة – وهو حق كل فرد في التمتع بحياة حرة وكريمة – وذلك بالإعراب عن تأييدنا لمئات الآلاف من المتظاهرين سلميا من الرهبان والمواطنين العاديين الذين تجرؤا على طلب الحرية لشعب ميانمار. يجب أن نقف صامدين معهم. ويحدوني أمل عميق في أن ننظر يوما ما إلى الماضي ونتذكر هذه الثورة الزعفرانية للرهبان البورميين بوصفها خطوة أخرى في المسيرة الحتمية نحو الحرية في جميع أنحاء الكوكب. إنها صدى لثورتي البرتقال والورد اللتين حررتا شعبي جورجيا وأوكرانيا من اليأس والركود قبل بضع سنوات.

وحينما عدنا بجورجيا إلى مسارها السليم للسلام والديمقراطية والشفافية، قمنا بذلك لعلمنا أن بلادنا ليست جزيرة. وعرفنا أنه من أجل إدامة حريتنا لابد أن نساعد على تعزيز المطامح السلمية للشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، بصفتنا عضوا مسؤولا في مجتمع الأمم الديمقراطية. ولهذا السبب قدمت جورجيا أبناءها وبناتها لدعم جهود حفظ السلام في كوسوفو وأفغانستان والعراق. وفي هذا الشهر وحده التزمنا بتقديم كتيبة تعمل تحت قيادة فرنسية في كابل.

وهذا هو السبب الذي جعلنا نمد أيدينا إلى جيراننا في أوروبا وآسيا الوسطى وما وراء ذلك لتعزيز السلام من خلال التعاون والتجارة والمشاركة بشكل أعمق. ونعمل معا للمساعدة على ضمان توفير موارد طاقة جديدة ومتنوعة للأسواق الأوروبية والعالمية. ونساهم في الجهود المتكاملة بتشييد الطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب الجديدة التي تدمج بلدان منطقتنا في نسيج واحد، يضمن تدفق الأشخاص والسلع عبر حدودنا بطريقة آمنة وقانونية ويمكن التنبؤ بها وعادلة. وباختصار، نسترشد في رؤيتنا للمنطقة بإيماننا بأن التكافل المتبادل يثمر عن فائدة متبادلة.

وأعتقد أن شعب جورجيا يشكل عاملا حفازا ومثالا حيا على الطريقة التي يحقق بها الشفافية في الحكم، من خلال المبادئ الديمقراطية، استقرارا دائما وازدهارا مشتركا. وهذا بالطبع ليس مسارا جديدا لجورجيا، ولكنه عودة إلى

وطننا أوروبا وانتمائنا الأوروبي، المركوزين بعمق في هويتنا وتاريخنا الوطنيين.

وبينما يتمثل أكبر تحد نواجهه اليوم في علاقاتنا مع جيراننا في الاتحاد الروسي، فإن حكومتي ملتزمة بمعالجة هذا الموضوع من خلال الوسائل الدبلوماسية، في شراكة مع المجتمع الدولي. ويمكن أن أقول ذلك بكل ثقة، لأن جورجيا دولة ترسخ جذورها في مبادئ العدالة وسيادة القانون والديمقراطية. وهذا خيار لا رجعة فيه اختاره شعب بلادي.

وللتدليل على ذلك، لا يسع المرء سوى أن ينظر إلى الكيفية التي ردت بها جورجيا على ما واجهته من استفزازات عديدة في السنة الماضية، تتراوح بين هجمات بالقذائف وعمليات حصار كلي، بل حتى مذابح مدمرة. وبدلا من أن نندفع غاضبين، ضاعفنا التزامنا بتحقيق التنمية الديمقراطية والإصلاح الشامل. وإن حكومتي وأنا شخصيا بذلنا قصارى جهودنا لنبين الكيفية التي يمكننا بها تحقيق الكثير عندما يمهد الحكم الرشيد السبيل أمام تنمية الطاقات البشرية.

ويسجل اقتصاد جورجيا اليوم نموا بنسبة تزيد عن ١٤ في المائة. وحقق نصيب الفرد في ناتجنا المحلي الإجمالي زيادة بمعدل يفوق الضعف خلال أربعة أعوام. ونسبة انتشار الفساد لدينا هي الأدنى في اقتصادات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في جميع أنحاء العالم ومن بين أدنى النسب في أوروبا وفقا للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وانطلاقا من اليوم، تبوأ بلدنا مكانا إلى جانب بعض الاقتصادات ذات النمو الأكثر تقدما في العالم، من قبيل أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة وسنغافورة وهونغ كونغ وآيسلندا، عندما أقدم البنك العالمي والمؤسسة المالية الدولية على وضع جورجيا في المرتبة ١٨ بوصفها أيسر وأفضل مكان لإقامة المشاريع التجارية، وذلك بسبب إضفاء طابع مؤسسي على الشفافية لديها وانعدام الفساد فيها.

وبعدما كنا نحتل المرتبة ١٤٠ في العالم – إحدى أسوأ المراتب – صرنا نحتل اليوم إحدى أفضل المراتب من حيث الأعمال التجارية والتنمية الاقتصادية والأحوال الاقتصادية. ويشكل ذلك دليلا على ما يمكن تحقيقه عندما تباشر المؤسسات عملها وتحل النتائج محل الخطب البلاغية.

وقبل أربعة أعوام، تكلمت في هذه الجمعية عن جورجيا باعتبارها حالة اختبار للتحديات الحديثة لعملية الانتقال الديمقراطي. واليوم، من الواضح أن العملية الانتقالية في جورجيا أدت إلى تحول حقيقي. وبإمكاني سرد قائمة طويلة من أوجه أخرى للنجاح منذ ثورة الورد. وبالمثل، يمكنني الإدلاء بتفاصيل عن التحديات الكبرى التي ما زالت قائمة. غير أنني أود التركيز على ما قد يمثل أكثر واجباتنا أهمية – أي ضرورة إيجاد مستقبل أفضل للجيل القادم.

ولن يرتاح لنا بال حتى تمتلئ كل مدرسة في جورجيا بتلاميذ متمكنين وواثقين من أنفسهم، يستفيدون من كتب جديدة، ومقررات حديثة، والوصول الكامل إلى شبكة الإنترنت، والكثير من الحواسيب – حتى يحصل كل تلميذ على حاسوب – ومعلمين ذوي همة عالية. وقبل مجرد أربعة أعوام، كانت مدارسنا مقفرة وبائسة – إذ أن العديد منها كان يفتقر إلى المكاتب، والنوافذ، والتدفئة، وقبل كل شيء، إلى الأمل.

واليوم، بدأت الإصلاحات في مجال التعليم تبذر بذور الرفاه الدائم، ويشكل تلامذتنا المثال الذي يُقتدى به. وتلك هي جورجيا التي وعدنا بها. وتلك هي جورجيا التي أوجدناها. وهي أيضا جورجيا التي سندافع عنها بل التي يجب علينا أن ندافع عنها.

إن مشروعنا الديمقراطي لم يكتمل بعد – إذ أنه ما زال بعيد المنال. وجورجيا اليوم ليست كاملة. فالغالبية العظمى للقاطنين من منطقتي أبخاريا وأوسيتيا الجنوبية، لم يتمكنوا من جني ثمار ثورة الورد التي تكلمت عنها للتو.

وتتم تنشئة عشرات الآلاف من الأطفال في هاتين المنطقتين وسط أصوات المدافع بدلا من أصوات المفرقعات. فمنازلهم ليست ملكا لهم، وأحلامهم بعيدة المنال ومخيفة. وهم أسرى للسياسات البغيضة أخلاقيا القائمة على التطهير العرقي والتفرقة والعنف واللامبالاة.

غير أنه لن يرتاح لنا بال حتى نعيد العدل إلى نصابه، وحتى ينعم الجميع بسيادة القانون.

واليوم، يؤسفني القول إن بوادر الأمل قليلة إن لم تكن منعدمة. وتكتسي قصة أبخاريا، التي أرغم فيها ٥٠ ٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال على الهرب في التسعينات، أهمية خاصة – وتمثل واحدة من أبشع وأفظع عمليات التطهير العرقي في القرن العشرين وأكثرها مع ذلك عرضة للنسيان. ومنذ أن نشر حفظة السلام الروس هناك، هلك أكثر من ٢ ٠٠٠ من الجورجيين واستمرت أجواء الخوف.

ويجدر بنا أن نتوقف برهة لنتذكر بأن عدد سكان أبخاريا اليوم يقل ٢٠ في المائة عن عدد سكانها قبل الحرب. إن لديها أرضا خصبة للغاية، وشواطئ جميلة، وأماكن رائعة للاستجمام، ومناظر خلابة. غير أنها مقفرة تماما، فالمنازل دمرت، وبوادر فقدان الأمل واليأس والإبادة كثيرة.

وقد أدت الحملة الوحشية للتطهير العرقي إلى اقتلاع جذور الأشخاص المنتمين إلى الأعراق الجورجية والأرمينية والإستونية واليونانية واليهودية والروسية وغيرها من الفئات العرقية التي عاشت في سلام على تلك الأرض طوال قرون، مما أوجد أرضا مقفرة هُجّر سكانها وارتكبت الجرائم عليها.

وقد تحدث الرئيس إيلفيس رئيس إستونيا اليوم عن أوجه الشبه بين دارفور وأبخازيا. وينبغي لنا، بطبيعة الحال، أن نتذكر دارفور، غير أنه ينبغي ألا ننسى أبخاريا. والرئيس إيلفيس يعرف المسألة التي يتحدث عنها لأن آلاف الأشخاص المنتمين إلى العرق الإستوني تعرضوا أيضا للترحيل وصودرت منازلهم. وفي عام ١٩٩٢، اضطرت الحكومة الإستونية إلى إجلاء بعض من أولئك السكان جوا تحت وابل من النيران أطلقها أناس كانوا يهاجمون هؤلاء السكان وهم من الطبقة المتوسطة في أبخاريا.

وقد حاولت الأمم المتحدة إحلال السلام في هذه المنطقة، غير أنها لم تفلح في لم شمل جورجيا مرة أخرى، على الرغم من اعترافها الثابت بالسيادة الجورجية. وكل يوم يمر دون التوصل إلى حل سلمي للصراع، وكل يوم لا يُسمح فيه للأشخاص المشردين قسرا بالعودة إلى ديارهم، يشكل تآكلا بطيئا لمصداقية هذه الهيئة وقدرتها على الاضطلاع بمهمتها. ولا يمكننا السماح باستمرار هذه الحالة.

ولقد انقضت أربع عشرة سنة دون إجراء أي تحليل معمق لأسباب عدم انتصار السلام وعدم استعادة الإطار القانوني وفشله بالتالي. ولهذا السبب، وبغية إعطاء دينامية جديدة وإيجابية للعملية، أناشد الأمم المتحدة اليوم القيام باستعراض شامل لجميع جوانب عملية السلام الجورجية. وضرورة إجراء هذا الاستعراض لعملية السلام بديهية، ويجب أن تفضي إلى تغييرات أساسية.

ومن الضروري القيام بتغييرات لصيغة التفاوض المعطل والمتسم بالجمود والمؤدي إلى نتيجة عكسية. ويجب أن يفضي ذلك بدوره إلى تغييرات حقيقية في العمليات الميدانية. وعلينا استبدال سنوات من الأعمال المتحيزة وغير المتوازنة قامت بها قوات كان يُفترض فيها حفظ السلام بقوات كفؤة ومحايدة تنخرط في بناء السلام وصنع السلام،

بدلا من محاولة الحفاظ على ما يسمى بالحالة الراهنة، بينما تتصرف في واقع الأمر بصورة متحيزة وتبقي على أوج الظلم التي وقعت هناك.

ذلك هو المسار الوحيد للمضي قدما. ومن خلال هذه العملية، يمكننا أن نتوقع تحقيق تغييرات حقيقية وهامة في الإطار القانوني. وعلى الرغم من أننا نحتاج إلى إنعاش الاقتصاد بصورة فعالة، فالأمر الرئيسي الذي نحتاج إليه هو وضع خطة هامة وقابلة للتنفيذ لتحقيق عودة الأشخاص المشردين، وضمان حقوقهم في الملكية، وإرساء أمن دائم، واستئناف الحوار المباشر في الميدان دون أي شروط ودون أي تحركات عدائية من جانب الأطراف المعارضة للحوار.

وبسبب انعدام الإرادة السياسية، فإن أرواحا عديدة في ذلك الجزء من جورجيا تذهب سدى. وعدم اتخاذ أي إجراء أمر مكلف.

وقد لخص مارتن لوثر كينغ، أحد أعظم المدافعين عن السلام في القرن الماضي، لب المشكلة عندما قال:

”إن وحشية الإنسان إزاء أخيه الإنسان لا ترتكب بالأعمال القاسية التي يقوم بها من يتصفون بالشر. إنها ترتكب أيضا بالعجز الباعث على الفساد لدى الذين يتصفون بالخير“.

فلنملأ الفراغ بطاقة جديدة والتزامات جديدة وعزم مشترك جديد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء بتفاصيل عن أسس اقتراحاتنا من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وسلمية. أولا، نعرض كبديل الأمن والرفاه على من غرهم وهم الانفصال. ونعرض الحق في الحكم الذاتي الكامل ونعترف به لكل من يعيش في أبخاريا وأوسيتيا الجنوبية، في نطاق حدودنا الإقليمية ذات السيادة وبضمانات دولية. ونعرض تغييرات دستورية لتكريس حماية الأقليات بما في ذلك حقوق اللغة، وحماية الثقافة والتعليم. بل نريد أن نمنح حقوقا خاصة تتعلق بالملكية لجميع المجموعات المهتمة بغية تعزيز هوياتها وكفالة وتأمين حماية الدولة والمجتمع الدولي لبقائها على الأمد الطويل. وأخيرا، نعرض مع الترحيب دورا قويا للاتحاد الأوروبي ودورا أكبر بغية انخراطه في الميدان.

وباختصار، إننا نعرض مستوى من الاستقلال الذاتي المستند إلى المبادئ ذاتها التي استرشدت بها باقي دول أوروبا في تعزيز السلام والرفاه في جميع مراحل نسيجها متعدد الأعراق.

ويشكل الاستمرار في تجاهل التطهير العرقي في أبخازيا وصمة عار على جبين المجتمع الدولي. والنزاعات لم تعد تتعلق بالمطالب العرقية، بل باستغلال جشع أقلية قليلة من النشطاء، والمناضلين، والميليشيات ومؤازريهم الأجانب، على حساب السكان المحليين، والمشردين وأولئك الذين حرموا من ممتلكاتهم وحقوقهم الأساسية – حتى حق التكلم والدراسة بلغتهم الأصلية.

والخيار هو بين جورجيا المستعدة للترحيب بعودتهم ومنحهم كل أشكال الاعتراف الدستوري بهويتهم وحقوقهم، أو مستقبل مظلم يستخدمون فيه بوصفهم أدوات للدعاية، ويعانون فيه الخوف والفقر، ويشكلون فيه بيادق في لعبة جيوسياسية كبيرة.

وأنا مؤمن بأننا سننجح. أما أسيادهم والمتآمرون الأجانب فلن ينجحوا.

ما هو موقف المجتمع الدولي؟ أصدقائي الأعزاء، هذا هو جوهر المسألة.

غير أنه من الممكن التفلت من قبضة الانفصاليين المسلحين العنيفة وأسيادهم. ففي أوسيتيا الجنوبية، يتم إحداث تغيير بفضل شجاعة الناس، من رجال ونساء من عامة الشعب فضلوا الحوار على التفرقة، والمصالحة على تبادل الاتهامات. والمؤسف، أن أولئك الذين لا يشاطروننا

رؤية السلام والمصالحة اختاروا معارضة السلام في أوسيتيا الجنوبية، مخافة أن تؤدي سلطة الشعب والرغبة في العيش في حرية إلى تقويض مخططاتهم الخبيثة.

وبينما أتكلم إليكم اليوم، تقوم عناصر من روسيا بصورة نشطة وغير قانونية ببناء قاعدة عسكرية جديدة وواسعة في بلدة جاوا الصغيرة، في أوسيتيا الجنوبية، وسط جورجيا، على الجانب الآخر من الهضبة القوقازية، بعيدا جدا عن الأرض الروسية، أملا منها في أن تنتصر الأسلحة وأعمال العنف على إرادة الشعب. ويجري هذا التصعيد الخطير أمام أنظار المراقبين الدوليين الذين يتمثل عملهم في تجريد الإقليم من السلاح.

لقد أحضرت مجموعة من الأدلة الدامغة للغاية معي اليوم، لأبيّن لأصدقائنا في المجتمع الدولي الحقيقة التي يخفيها الآخرون. وأوجه اهتمام الجمعية إلى هذه الحقيقة المثيرة للقلق لأن الأعمال المتهورة من هذا القبيل يجب تسليط الضوء عليها ومناهضتها. وليست مهمتنا الجماعية اليوم أن نسأل عن مدى إمكانية ذلك. بل هي أن نعمل متحدين وفي إصرار. فلدينا جميع الأدلة، لدينا أفلام للفيديو، ووقائع موثقة، وجميع الشواهد الأخرى، وسنعرضها على المجتمع الدولي. على كل من أعرب عن اهتمامه بهذه المسألة.

وستكون الغلبة لمسيرة الحرية عاجلا وليس عاجلا. وفي العام الماضي، بدأ سكان أوسيتيا الجنوبية يسلكون طريقا مختلفا. فهم يسعون الآن للمشاركة في النمو الاقتصادي بجورجيا، وللإفادة بمستشفياتنا الجديدة ومدارسنا التي بعثت فيها الحياة، وليصيبوا جانبا من ديمقراطيتنا ويساهموا فيها. إن سكان أوسيتيا الجنوبية العاديين المنخرطين في أعمال بطولة فذة هم الذين يحدثون الآن فارقا. وإن الأطفال الذين قضوا عطلاتهم الصيفية على شواطئ جورجيا، لكي يحال بينهم لدى عودتهم وبين دخول مدارسهم أو لكي يهددوا من جانب السلطات الرسمية، هم الذين سيهدمون حواجز الكراهية. إنهم السكان الذين يعيدون بناء بلداتهم تحت نيران المدافع. وقد صادفت بالأخص عمالا ماضين في بناء المدارس ودور السينما بل وصالات الرقص تحت نيران المدافع من العناصر التي تبتغي إيقافهم. هؤلاء أشخاص على قدر عظيم من الشجاعة ينتمون لأصول عرقية مختلفة ويريدون أن يعيشوا في سلام ولديهم الاستعداد للمخاطرة، حتى بأرواحهم، في سبيل تحقيق السلام ومستقبل أفضل لأبنائهم.

إن شجاعة القادة المحليين من أمثال دميتري ساناكوف، وهو زعيم انفصالي سابق من أوسيتيا الجنوبية كان ذات يوم يحمل السلاح لمحاربة جورجيا، هي التي ستقود المسيرة. لقد اختاره شعب أوسيتيا الجنوبية في انتخابات ديمقراطية ليمثله. وسوف يعتنق الآخرون هذه الرؤية. وأرى أن نبدي احترامنا للشجاعة التي يبديها أبناء أوسيتيا من مختلف الأعراق الذين قرروا اتخاذ هذا الطريق ضمن نطاق جورجيا.

والعقبة الوحيدة التي تحول دون اندماج أوسيتيا الجنوبية تتمثل في نظام انفصالي يتألف أساسا من عناصر من الدوائر الأمنية القادمة من روسيا المجاورة لا تمتّ تاريخيا للإقليم بأي صلات عرقية أو ثقافية من أي نوع. وأظن أن هذا تطور مؤقت جدا. وقد حان الوقت الآن لاغتنام هذه الفرصة التاريخية لتجنب تصعيد العنف، الذي لا يزال ممكنا ويشكل خطورة كبرى، لا سيما في إقليم أوسيتيا الجنوبية.

وفي الختام، أود أن أطلعكم على نظرات ثاقبة لامرأة اسمها منقوش في عقولنا وفي قلوبنا اليوم: أونغ سان سو كيي. ولا سبيل إلى سجن شجاعتها وتصميمها وتأملاتها بشأن السلام والديمقراطية. فهي تنتقل عبر كل الحدود وتتخطى جميع الحواجز لتلهمنا جميعا. وكلماتها عميقة

الأهمية لشعب أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وأرى أنها يجب أن تكون أيضا نبراسا لنا جميعا في هذه القاعة:

”حتى تحت وطأة أقسى أجهزة الدولة الساحقة، إذا بالشجاعة تنهض المرة تلو الأخرى، لأن الخوف ليس هو الحالة الطبيعية للإنسان المتحضر.... فتصوّر الإنسان لعالم صالح للإنسانية العقلانية المتحضرة هو الذي يدفعه إلى الإقدام والمعاناة لكي يبني مجتمعات خالية من العوز والخوف.“

وتعكس تلك الكلمات بشكل بالغ التأثير ما يجري اليوم في شوارع بورما.

أما في الركن الخاص بنا من العالم، فقد استثمر شعب جورجيا على مدى الأربع سنوات الماضية عرقه وثروته في بناء هذا المجتمع الخالي من العوز والخوف. ويجب علينا الآن أن نكفل لجورجيا الموحدة الحرة أن تشمل جميع سكان أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

أعتقد أني كنت واضحا في بياني مقاصد جورجيا وواضحا بنفس القدر فيما يتعلق بالمبادئ التي لا نحيد عنها، وأؤكد أنها المبادئ التي تؤمن بها جميع الدول التي تسعى لتحقيق الشرعية والاستقرار في النظام الدولي.

ونحن ملتزمون باتباع مسار سلمي وصادق. ومن دواعي الأسف أن محاورينا لا يبدون كذلك. فهذا الصباح، وجه مسؤول روسي كبير اتهاما غير بنّاء وغير موثق وغير صحيح بأن القوات الجورجية قتلت اثنين من الأبرياء في أبخازيا العليا. ولكن ما لم يقله المسؤول الروسي الكبير هو أن أحد الشخصين كان مقدما في الجيش الروسي وأنه قتل في أثناء عملية لإنفاذ القانون ضد بعض المتمردين الانفصاليين المسلحين. ولا يملك المرء إلا أن يتساءل عما أتى بمقدم في الجيش الروسي إلى غابات جورجيا، ليعمل على تنظيم فريق من المتمردين المسلحين ويقودهم في مهمة للتخريب والعنف؟ وأريد أن أسأل أصدقاءنا الروس: أليس لديكم من الأرض ما يكفي في روسيا؟ أليس لديكم ما يكفي من الغابات في روسيا للحيلولة دون موت الضباط الروس في غابات جورجيا، على أرض جورجيا، ودون قتالهم في أرض أجنبية من أجل قضية لدولتهم لا يعلمها إلا الله؟ مهما كان التفسير، فنحن نأسف لأي خسارة في الأرواح. لقد جند ذلك الشخص من بين العاملين في حفظ السلام الروس ومن المليشيات الحكومية والمحلية. ولا نرجو لأي شخص أن تنتهي حياته على هذا النحو.

والواقع أننا سنفعل كل ما في وسعنا لتجنب العنف والمزيد من العداء والمواجهة. ويجب ألا يستمر هذا النمط الأهوج والخطير من أنماط السلوك.

وفي الختام، أريد أن أعرب عن امتنان جورجيا للجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة وموظفوها. وأثق بأني قد برهنت على أن لدينا الفرصة، ولدينا في جورجيا الرغبة في حل مشاكلنا المشتركة حتى يتمكن المجتمع الدولي من تخصيص موارده لحل المشاكل الكبرى التي تواجه عصرنا. فدعونا لا نفقد مزيدا من الوقت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جورجيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية زمبابوي.

اصطُحب السيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد روبرت ج. موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس موغابي (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئ السيد كريم على انتخابه لرئاسة هذه الجمعية. ولدينا ثقة بأن المسائل المطروحة على جدول أعمال الدورة الثانية والستين ستعالج بفضل إدارته على نحو متوازن ومرض للجميع. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقديري لسلفكم السيدة هيا راشد آل خليفة، التي أدارت أعمال الدورة الحادية والستين بمقدرة وحيدة شديدتين. وستذكر قدرتها على تحديد المسائل الحرجة التي تواجه العالم اليوم كعلامة على رئاستها.

ونعرب عن ترحيبنا الحار بالأمين العام الجديد، السيد بان كي – مون، الذي تسلم هذه الوظيفة الشاقة التي تتطلب دينامية في مواجهة التحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين. ذلك أن تحقيق التوازن بين المصالح العالمية وتوجيه دفة الأمم المتحدة في اتجاه يمنح الأمل لجماهير الفقراء والمرضى والجوعى والمهمشين هو مهمة هائلة حقا. ونود أن نؤكد له استمرار دعم زمبابوي للنهج المنفتح، متعدد الأطراف، المتسم بالشفافية، الشامل للجميع في التعامل مع تلك التحديات العالمية.

وتغير المناخ من المسائل العالمية البالغة الإلحاح في عصرنا. ويبلغ تأثيره السلبي مداه في البلدان النامية، وخاصة بلدان القارة الأفريقية. ونرى أنه إذا كان المجتمع الدولي سيتصدى بجدية لتحديات تغير المناخ، يجب علينا إذن أن نرتب أولوياتنا بشكل سليم. في زمبابوي، أصبحت آثار تغير المناخ أكثر وضوحا في العقد الماضي كما شاهدنا، نحن وجيراننا، وهي زيادة حالات الجفاف وتكرارها، وكذلك حدوث الفيضانات أحيانا، مما تسبب في تحديات إنسانية جسيمة.

نحن مع أمم متحدة تقر المساواة في السيادة بين الدول والشعوب، سواء كانت كبيرة أم صغيرة. ونعارض أن تكون هيئة يتصرف فيها الأقوياء اقتصاديا وعسكريا مثل الأفراد المتنمرين، ويسحقون بأقدامهم حقوق الدول الضعيفة والصغيرة، كما حدث للأسف في العراق. وفي ضوء تلك التطورات المشؤومة، لا بد أن تتفحص هذه المنظمة جوهر سلطتها ومدى قوتها عندما يتم تحديها بهذه الطريقة.

هذه التحديات لسلطة الأمم المتحدة وميثاقها هي أساس دعوتنا المتكررة إلى تنشيط الجمعية العامة، التي هي نفسها الجهاز الأكثر تمثيلا في الأمم المتحدة. وينبغي أن تكون الجمعية العامة أكثر نشاطا في جميع المجالات، بما في ذلك السلام والأمن. إن تعدي بعض أجهزة الأمم المتحدة على أعمال الجمعية العامة هو مصدر قلق كبير لنا. لذلك فإن أية عملية تنشيط أو تعزيز للجمعية العامة ينبغي بالضرورة أن تتجنب إضعاف مبدأ مساءلة جميع الأجهزة الرئيسية والفرعية للجمعية العامة.

مرة أخرى نكرر موقفنا بأن مجلس الأمن بتكوينه الحالي غير ديمقراطي. لقد أظهر المجلس بتشكيلته الحالية أنه ليس في وضع يمكنه من حماية الدول الضعيفة، والتي تجد أنفسها في خصومة مع قوة عظمى ناهبة. والأهم هو أن العدل يقتضي أن يعالج أي إصلاح لمجلس الأمن مسألة أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم وحق النقض في مجلس الأمن. إن مطالب أفريقيا معروفة ومنصوص عليها في توافق آراء إيزولويني.

كما أننا ندعو منظومة الأمم المتحدة إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون التي من الواضح أنها تخضع لسلطة الدول الأعضاء ولا تهدد السلم والأمن الدوليين. والتنمية على المستوى القطري ينبغي أن تبقى إدارتها قطرية وألا تخضع لأهواء ونزوات الدول المانحة القوية.

لقد حصلت زمبابوي على استقلالها في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠ بعد حرب طويلة الأمد ضد الامبريالية الاستعمارية البريطانية التي حرمت شعبها من حقوق الإنسان والديمقراطية. وذلك النظام الاستعماري الذي قمعنا وقهرنا حظي بتأييد العديد من بلدان الغرب التي كانت موقعة على إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان. وحتى بعد عام ١٩٤٥، بدا وكأن مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤، الذي من خلاله قُسمت أفريقيا على القوى الأوروبية المستعمرة، قد ظل أقوى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لذلك من الواضح أنه بالنسبة للغرب قد ثبت أن المصالح الاقتصادية المكتسبة واعتبارات العنصرية والتسامي العرقي هي أقوى من التمسك الغربي بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لا يزال الغرب ينكر وجود سيادتنا من خلال سيطرته على مواردنا، وفي هذه العملية يجعل منا مجرد منقولات في أراضينا، ومجرد رعاة لمصالح الغرب عبر الوطنية. ولقد كانت أبرز أشكال هذه السيطرة الاستعمارية في بلدي وغيرها من الدول الشقيقة في الجنوب الأفريقي السيطرة على الأرض المسلوبة منا في بداية الاستعمار البريطاني. وما زالت هذه السيطرة مستمرة إلى حد بعيد، رغم أنها تواجه تحديا قويا في زمبابوي، وهو ما أشعل المواجهة الحالية بيننا وبين بريطانيا، التي تدعمها الدول الشقيقة لها، ولا سيما الولايات المتحدة وأستراليا. إن مفهوم السيد بوش والسيد بلير، والآن السيد براون، عن حقوق الإنسان يحرم شعبنا من حقه الإلهي في موارده، التي نرى أنه يجب أن تخضع لسيطرة شعبنا. يسموني دكتاتورا – وأمس استمعت الجمعية العامة إلى السيد بوش في هذه القاعة يسمي حكومتي نظاما غوغائيا – وذلك لأنني رفضت هذه النظرة العنصرية المتطرفة وأحبطت المستعمرين الجدد في مساعيهم للإبقاء علينا عبيدا في بلادنا.

من الواضح أن تاريخ النضال من أجل حقوقنا الوطنية وحقوق شعبنا غير معروف لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية. وهو يعتقد أن إعلان حقوق الإنسان قد بدأ مع فترة ولايته. ويعتقد أن بإمكانه أن يعرض علينا، نحن الذين تحملنا عبء النضال من أجل حرية شعوبنا، فضائل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يا له من نفاق تام! لقد قضيت ١١ سنة من أغلى سنوات حياتي في سجون رجل أبيض انكليزي قد كفلت أنا وحميت حريته ورفاهته من اليوم الأول لاستقلال زمبابوي، وهو إيان سميث. وضاعت علي ١٥ سنة أخرى في محاربة ظلم البيض في بلادي. إن ايان سميث مسؤول عن وفاة أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة من شعبي. وأنا أحمل ندوب طغيانه، الذي تغاضت عنه بريطانيا وأمريكا. إنني أقابل ضحاياه كل يوم. لكنه اليوم يسير حراً. ويمارس الزراعة بحرية؛ ولديه مزرعة مساحتها أكثر من ٥٠٠ هكتار. إنه يتكلم ويتزامل بحرية في ظل حكومتنا السوداء. لقد علمناه الديمقراطية. وأعدنا له إنسانيته. وكان سيلقى مصيرا مختلفا هنا وفي أوروبا، إذا كان الخمسين ألفا الذين قتلهم أوروبيين. لم تطالب أفريقيا بإجراء محاكمة نورمبرغ للعالم الأبيض الذي ارتكب جرائم بشعة ضد الإنسانية. وهي لم تطارد مرتكبي هذه الإبادة الجماعية، وكثير منهم يعيشون حتى يومنا هذا؛ كما لم تحصل على تعويضات ممن أضروها. وبدلا من ذلك، أفريقيا هي التي في قفص الاتهام. وموغابي، وليس رئيس الوزراء البريطاني، هو الذي في قفص الاتهام، وهما يواجهان محاكمة من نفس العالم الذي اضطهدنا لقرون.

ليقرأ السيد بوش التاريخ بشكل صحيح. وليدرك، هو شخصيا وبصفته التمثيلية باعتباره الرئيس الحالي للولايات

المتحدة، أنه يمثل هذه ''الحضارة'' التي احتلت واستعمرت وسجنت وقتلت. هناك الكثير مما يكفر هو عنه والقليل جدا مما يحاضرنا عنه بشأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن يديه ملطختان بدم الأبرياء من جنسيات عديدة، وهما اليوم ملطختان بدم العراقيين. لكنه لا يزال يقتل. إنه يقتل في العراق. وهو يقتل في أفغانستان. ويفترض أن يكون معلمنا في حقوق الإنسان؟

إنه يسجن. هو يسجن ويعذب في غوانتانامو. وقد سجن وعذب في أبو غريب. ولديه غرف تعذيب سرية في أوروبا. نعم، وهو يسجن حتى هنا في الولايات المتحدة، وسجونه اليوم تضم من السود أكثر من العدد الذي يمكن لجامعاته أن تسجل للدراسة. وهو يذهب إلى حد تعليق أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويمكنكم أن تأخذوا غوانتانامو مثالا على ذلك. ففي معسكر الاعتقال ذاك لا يسري القانون الدولي. والقوانين الوطنية للأشخاص الموجودين هناك لا تسري. وقوانين الولايات المتحدة لا تسري. قانون بوش وحده هو الذي يسري. وهل يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل موعظة من هذا الرجل عن أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟ كلا، بكل تأكيد.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ومما يثير جزعنا أن الحقوق الأساسية لشعبه ولبقية العالم قد دحرت إلى الوراء بدون سابق إنذار. وأمريكا هي المسؤول الأساسي عن إعادة كتابة المبادئ الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويبدو أننا جميعا مذنبون بـ ١١ أيلول/سبتمبر. ويتصور بوش أنه يسمو فوق كل هياكل الحكم، سواء كانت وطنية أو دولية. وعلى مستوى الوطن، يبدو أنه لا يحتاج إلى الكونغرس. إنه يتحداه. وفي خارج البلاد، فإنه ليس بحاجة إلى الأمم المتحدة، وليس بحاجة إلى القانون الدولي أو الرأي العام الدولي. وقد قال: ''سأذهب إلى العراق مع الأمم المتحدة أو بدونها''. وهذا يعني مع القانون الدولي أو بدونه، في تحد له.

وهذا المنتدى لم يمنح بوش وبلير تفويضا بمزلق العراق. هل قلنا نعم لذلك؟ هل قلنا نعم للهجوم على العراق؟ لقد ضرب الاثنان عرض الحائط بالأمم المتحدة وبالرأي العام الدولي. بوش العظيم: ربما يعتبره البعض ربا لهم. إنه في السماء – أبانا الذي في السموات. إنه بالفعل يريدنا أن نصلي له. ونحن نقول له: لا، ونشجعه على الخروج من العراق. وفي حقيقة الأمر، يجب أن يصلح طريقته قبل أن يعتلي المنبر ليطلق عبارات ورعة عن الديمقراطية. وهل هو مؤهل للحديث عن الديمقراطية؟ هل هو مؤهل للحديث عن حقوق الإنسان بينما هو يسفك الدماء كل يوم؟

لقد شن البريطانيون والأمريكيون حملة شعواء لزعزعة استقرار وتشويه بلدي. وتبنوا قوات وكيلة لتحدي السلطة الشرعية في بلدي. إنهم يسعون إلى تغيير النظام. وشعب بلدي ليس هو الذي يريد تغيير النظام وإنما هم. ولكنهم يعتقدون أن من حقهم تغيير الحكومات، ويضعون أنفسهم في مكان شعب زمبابوي الذي أعطته الديمقراطية الحق في تحديد الأنظمة وتغييرها بإرادته الجماعية. وهم يريدون التحدث عن الديمقراطية بينما يتصرفون على هذا النحو.

إننا نقول لتلك الحكومات الشريرة، الآن ومن هذا المكان، أن زمبابوي لن تسمح بتغيير للنظام يخطط في الخارج. ونحن لا نتدخل في نظامهم في أمريكا وبريطانيا، حيث فيهما يسرقون الانتخابات، كما حدث في انتخابه الأول. نحن لا نتدخل. والسيد بوش والسيد براون ليس لهم دور يؤدونه في شؤوننا الوطنية. إنهم خوارج، إنهم خوارج خبثاء، وعليهم أن يظلوا في الخارج. فقد غربت شمس

الاستعمار في أفريقيا منذ زمن طويل، وفي حالة زمبابوي في عام ١٩٨٠. وبالتالي، فإن زمبابوي لن تكون أبدا مستعمرة من جديد.

إننا لا نستحق العقوبات. إننا زمبابويون ونعرف كيف نتعامل مع مشاكلنا. وقد فعلنا ذلك في الماضي، وفعلناه طويلا قبل أن يصبح بوش وبراون معروفين سياسيا. ولدينا منظماتنا وجماعاتنا الإقليمية والقارية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن عرفان بلدي للرئيس ثابو مبيكي، الذي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، سهل بنجاح الحوار بين حزبي الحاكم وأحزاب المعارضة، الذي أسفر عن الاتفاق الذي نتج عنه أخيرا اعتماد الأحكام الدستورية – التعديلات الدستورية التي وافق عليها الطرفان، ومهدت السبيل إلى الانتخابات، وتخوض الآن مختلف الأحزاب حملاتها الانتخابية استعدادا لها. وبالتالي، فإننا سنجري انتخابات ديمقراطية متعددة في آذار/مارس. وفي الحقيقة أننا، منذ استقلالنا، أجرينا دائما انتخابات عامة ورئاسية في مواعيدها.

إننا نريد أن نُترك وشأننا. وسوف نتعامل مع من هم في منطقتنا ومع المنظمات التي ننتمي إليها.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن قوة الأمم المتحدة تستمد من صبغتها العالمية وحيادها بينما تنفذ ولايتها لتعزيز السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وفقا لما ورد في الميثاق. وزمبابوي على استعداد للاضطلاع بقسطها من الجهود والبرامج الرامية لتحقيق تلك الأهداف. إن ميثاق الأمم المتحدة ميثاقنا أيضا في أفريقيا ونحن نرفع لواءه. تبا لكل من يتحدى الميثاق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زمبابوي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس جمهورية بوليفيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بوليفيا.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيفو موراليس أيما، رئيس جمهورية بوليفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيما (تكلم بالإسبانية): هذه هي المرة الثانية التي أخاطب فيها الجمعية العامة بوصفي رئيسا منذ ٢٠ شهرا. وأنا هنا لأتشاطر تجاربنا مع رؤساء البلدان الأخرى في عالمنا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن سروري بانتخاب الأمين العام الذي سيقود المنظمة الدولية لما فيه مصلحة البشرية، وفي المقام الأول، مصلحة المهملين والمحرومين. ولذا أود أن أعقب بإيجاز على بلدي.

للمرة الأولى في تاريخ بوليفيا، نحن الشعوب الأصلية، أكثر الجماعات المنسية والمبغوضة والممقوتة عبر تاريخ بوليفيا، نتولى زمام الأمور في بلادنا لنغيّر بوليفيا العزيزة ولنحدث التغييرات السياسية والاجتماعية ولنعيد تشكيل وتأسيس بلادنا ولنوجهها صوب طريق الوحدة واحترام خلافاتنا واحترام هويتنا، حتى يتسنى لنا أن نحلّ سوية مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية.

وخلال هذه الفترة القصيرة، شعرتُ ورأيتُ أن هذا سيكون صعب المنال وأنه سيعني النضال من أجل تحقيق العدالة والمساواة للشعوب ولنا جميعا الذين نعيش في الوطن. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن نقوم بذلك بقوة لأن الحركة الشعبية وحركة السكان الأصليين والمثقفين، وحتى تجمعات أصحاب الأعمال والمهنيين راهنوا على بلادهم وشعوبهم، وهم يناضلون سلميا من أجل إرساء الديمقراطية وضمان ثورة ثقافية في بلادي.

ولكن في بعض الأحيان من المهم أكثر أن نستعيد مواردنا الطبيعية. ويؤسفني أن أقول إننا في بلادي، خلال حكم النظم الليبرالية الجديدة، تمت خصخصة الموارد الطبيعية والمؤسسات التي تملكها الدولة بحجة الرسملة. وفي الواقع، أنهوا الرسملة في البلاد مدعين بأن المؤسسات الخاصة هي الحل لمشكلة البطالة والفساد. ولكننا شهدنا زيادة في البطالة والفساد. وقبل عدة سنوات، كانت بوليفيا تحتل المرتبة الثانية في قضايا الفساد في العالم، لكن يسعدني الآن أن المنظمات الدولية تقول إن الفساد انخفض بدرجة كبيرة في بوليفيا. إننا نريد أن نستأصله.

وأريد أن يعرف الأعضاء أنه في عام ٢٠٠٥، وقبل أن أصبح رئيس جمهورية بوليفيا لم تحصل بوليفيا إلا على ٣٠٠ مليون دولار من عائدات الهيدروكربونات. وكان ذلك حين خصخصت الهيدروكربونات والنفط والغاز الطبيعي وأُعطيت للشركات عبر الوطنية. ولكن الآن، بعد أن غيّرنا قوانين النفط وأمّمنا واستعدنا تلك الموارد الطبيعية ستحصل بوليفيا على أكثر من بليوني دولار من العائدات هذا العام.

ولذلك السبب، تريد بوليفيا أن تشاطر جميع القادة وجميع الأمم تجربتها حيثما خُصخصت الموارد الطبيعية. ومن الأهمية بمكان استرداد هذه الموارد الطبيعية ليستفيد منها الشعب والأمة. وبطبيعة الحال، أفهم تماما أن للشركات الحق في أن تسترد ما استثمرته من موارد اقتصادية. ولها الحق في تحقيق الربح، ولكن ليس كما كان يحدث في الماضي، حيث كان همّها الوحيد نهب مواردنا الطبيعية.

أكثر الأمور أهمية في كل هذه الأحداث أننا بدأنا بإنهاء الاستعمار في بوليفيا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وأقول داخليا لأن بلادي كان لها سادة في الماضي. وإذا ما نظرنا إلى تاريخنا، لوجدنا انه كان هناك سادة انحدروا من نواب الملك والمجموعات الدينية ونظم حكم القلة. كانوا يحكمون وكان أبناء الشعب مجردين من السلطة. ولكننا الآن نبني قوة الشعب حتى يصبح أبناء الشعب هم أصحاب السيادة وليس مجموعات العائلات، وحتى يكون للشعوب الحق في تقرير مستقبلنا.

هذا أفضل أنواع الديمقراطية الذي يمكن أن نطبقه لأنه لا يعني مجرد القبول بسياسات معينة أو الخضوع لسادة أو رؤساء في بلادنا. وحين أقول إننا ننهي الاستعمار من الخارج أيضا، أقصد أنه لا يوجد في بلادي سفراء يغيرون أو يعينون الوزراء. وقبل ذلك، وللأسف، قام سفراء الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير وتعيين وزراء. لقد انتهى ذلك الأمر. وهكذا شرعنا في إنهاء استعمار بلادنا.

فيما مضى، فرض علينا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سياسات. وانتهى ذلك الأمر أيضا. وأود أن أسرد لكم قصة عن بلدي أتذكرها بوضوح. في عام ٢٠٠٣، أخبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قيادتنا أن تختار بين فرض ضرائب على البترين أو على الدخل لتلافي عجز في الميزانية. وقررت الحكومة أن تفرض ضريبة على أجور العمال. وفي غضون يومين لقي أكثر من ١٥ شخصا حتفهم في بوليفيا بسبب مواجهات بين البوليفيين.

والآن، اسمحوا لي أن أقول إنه في العام الماضي، ودون فرض ضريبة على الدخل أو على البترين، حققت بوليفيا فائضا بفضل استعادة مورد طبيعي هو الهيدروكربونات. وهذا أمر هام لبلادي.

ولهذا السبب أقول إننا شرعنا التحرر من الاستعمار الخارجي. فنحن نعكف على جمع اقتراحات ومبادرات أبناء شعبنا المنظمين في منتديات النقابات المدنية والمهنية، ولا سيما أولئك الذين يعانون من مشاكل اقتصادية. فلديهم الحكمة لأن يتقدموا بمبادرات وأن يقترحوا حلولا من مناطق سكناهم ومن نقاباتهم. هذه هي تجربتي، ولذلك أعتقد أن من المهم منح السلطة للشعب فلندع القوى الاجتماعية تقرر ولندع القادة يحققون رغبات الشعب. وبتلك الطريقة يمكننا أن نحل مشاكلنا.

خلال الأيام القليلة الماضية استمعت إلى بعض البيانات المشجعة جدا، ولكن أيضا لبعض البيانات التي كانت مخيبة للآمال. لقد تحدثوا، على سبيل المثال، عن الاحترار العالمي وعن تغير المناخ، وأنا أعرف أن بلدانا كثيرة وقعت ضحية لهذه الظواهر الطبيعية. ولكن ما لا يمكنني أن أفهمه هو لماذا تموت أعداد كبيرة جدا من الناس بسبب الفيضانات والتدخل في شؤون الآخرين والحرب والجوع؟ ويبدوا أن النماذج الاقتصادية لن تحل مشاكل البشرية. وأنا متأكد من ذلك بعد استماعي لتلك البيانات وللتجارب التي تشاطرها قادة العالم. إن تركز رأس المال في يد القلة ليس حلا لمشاكل البشرية. فتركز ثروة العالم في يد القلة ليس أمرا يحل مشاكل وجود البشر. بل إنه يزيد من حدة مشاكل الفقراء الذين يسكنون كوكب الأرض.

إننا نتحدث عن الاحترار العالمي وذوبان الجليد لكننا لا نقول ما هو السبب. أنا مقتنع بأن هاتين الظاهرتين سببهما ما أعطي تسمية غير موفقة، أقصد العولمة أو العولمة المنتقاة: عولمة لا تحترم التعددية ولا تحترم الاختلافات.

وإذا توجب علينا أن نتحدث عن العولمة، فعلينا في المقام الأول أن نعولم البشر. ولا أعرف كيف وصل الجميع هنا إلى نيويورك – أو إلى الولايات المتحدة – حيث أن وفد بلادي عانى من مشاكل عديدة بخصوص الحصول على التأشيرة. والعديد من أعضاء برلماننا لم يتمكنوا من الحصول على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة. وعندما وصلتُ إلى المطار، اعتُرض طريقي، وتعرَّض وزرائي ومواطنو بلدي من السكان الأصليين لساعات وساعات من التفتيش والاستجواب في المطار. بل إن بعضا منا، ممثلي البلدان، تعرضنا عمليا للتهديد من قبل مضيفينا، من الرئيس بوش.

وإذا استمر ذلك، ربما يتعين علينا، بصفتنا قادة وأمما، أن ننظر في تغيير مقر الأمم المتحدة. فأنا شخصيا غير مستعد للقدوم إلى هنا لأتعرض للتحقيق. وأعتقد أيضا أن تحرير الأمم المتحدة من الاستعمار يجب أن يبدأ وأن على الجميع أن يحترمونا سواء كنا كبارا أو صغارا وسواء كانت بيننا مشاكل أم لا.

وأستمع إلى بيانات عن ذوبان الأنهار الجليدية، غير أنه يُدلى بها دون تناول الأسباب الكامنة وراء الذوبان والاحترار العالمي. فالرأسمالية وشكل التصنيع المبالغ فيه وغير المقيد في بعض البلدان هما اللذان يتسببان في العديد من المشاكل في قارتنا وفي كوكب الأرض برمته. وعندما نصطف إلى جانب الحركات الاجتماعية للاحتجاج على هذه السياسات غير المستدامة، وهذه النماذج الاقتصادية التي لا تحل المشاكل الاقتصادية، ما نحصل عليه هو القواعد والتدخلات العسكرية، والحروب، وتشويه الصورة، وتوجيه الاتهامات بالإرهاب، كما لو أن الشعوب لا حق لها في الجهر بالمطالبة باحتياجاتها وحقوقها، أو صياغة نهج تنقذ الأرواح والبشرية.

ولذلك أعتقد أنه من الهام لنا، بوصفنا رؤساء، أو دولا، أو ممثلين، أن نقول الحقيقة بكل صدق عن هذه المشاكل الاقتصادية التي ليست حكرا على بوليفيا، وأمريكا الشمالية، أو أمريكا الجنوبية. وعندما تكون عمليات للتغيير الديمقراطي جارية في أمريكا الجنوبية – أي ذلك النوع من الديمقراطية التي تحرر الشعوب ولا تخضعها للإمبريالية – تزداد الاتهامات والتحريفات. ويوجه هذه الاتهامات أناس طغاة وحشيون، من قبيل ما تفوه به الرئيس بوش أمس في حق رئيس كوبا. وأود أن أحيي جميع الثوار، لا سيما الرئيس فيديل، الذي أكن له قدرا كبيرا من الاحترام. ويرسل فيديل أيضا قوات إلى العديد من البلدان، لكنها ترسل لإنقاذ الأرواح، بينما يرسل رئيس الولايات المتحدة قوات لإزهاق الأرواح البشرية. وبالتالي، وبما أننا هنا بوصفنا رؤساء، لنفكر في الحياة، والبشرية، وكيفية إنقاذ كوكب الأرض، وقضية تغير المناخ التي تشكل موضوعا لمناقشة متواصلة في جميع أنحاء العالم.

وأنا على اقتناع باستحالة بقاء الخدمات الأساسية مؤسسات خاصة. ولحسن الطالع، وبفضل وزراء الخارجية في الأمريكيتين، اعتُرف بالماء بوصفه حقا من حقوق الإنسان. وإذا كان الماء حقا من حقوق الإنسان، فمن الهام أنه ينبغي أن يصبح مرفقا عاما، بدلا من عمل تجاري خاص. ولا بد أن تصير الطاقة أيضا حقا من حقوق الإنسان. وآمل أن نستطيع جميعا كفالة أن تصبح الطاقة حقا من حقوق الإنسان. وإذا كانت الطاقة حقا من حقوق الإنسان، فلن تصير مرة أخرى على الإطلاق عملا تجاريا خاصا، ويجب أن تكون مرفقا عاما بغية تلبية احتياجات شعبنا.

ولا أستطيع أن أفهم كيف يمكننا، تحت ذريعة الهيمنة أو تركيز رأس المال في أيد قليلة، مواصلة إلحاق الضرر بالبشرية، وإيذاء الفقراء، وتهميش قطاعات معوزة أخرى. وأرى أننا ندلي ببيانات هنا لتغيير هذه السياسات الاقتصادية التي تسببت وما زالت تتسبب في العديد من الخسائر، وتدفع البشرية إلى هاوية الإبادة الجماعية.

كما أنني ما زلت عاجزا عن فهم سبب انخراط بعض البلدان في سباق للتسلح. وليس بوسعي أن أقبل الحرب. وفي بوليفيا، نناقش، في مسعى اجتماعي وسياسي، الكيفية التي يمكن بها لدستور سياسي جديد أن يفضي بنا إلى نبذ الحرب. وأنا على اقتناع بأن الحرب هي صناعة الموت وأن سباق التسلح هو صناعة إضافية تكمل صناعة الموت. وفي هذه الألفية الجديدة، كيف يمكن للبلدان والرؤساء الاستمرار في التفكير بمنطق التدخل، والحكم الاستبدادي والاستئساد الذي تمارسه بعض البلدان على بلدان أخرى، بدلا من التفكير في البشرية؟

وأرى أنه يجب علينا العمل معا لإنقاذ كوكب الأرض. وذلك هو أهم أمر على الإطلاق إذا أردنا إنقاذ الحياة والبشرية.

وقد استمعت بالأمس أيضا لبيانات وحاولت أن أفهمها بشأن الوقود الأحيائي والوقود الزراعي. وأنا لا أفهم كيف يمكننا استخدام المنتجات الزراعية والغذاء عندما يتعلق الأمر بالسيارات. ولا أستطيع أن أقبل بأن ذلك هو ما ينبغي أن تستخدم لأجله منتجات الأرض. وأؤمن بأن الغذاء ينبغي أن يخصص لبني البشر وأن الأرض للحياة. وهل سنقوم فعلا بتحويل أرضنا ومواردنا الغذائية لتوفير الوقود للسيارات بسبب نقص في البترين والديزل؟ وقبل يومين، قلت إنه إذا أردنا الحديث عن الحياة، فلنتخل عن البذخ. إن من الضروري التخلي عن البذخ. ولا يمكننا مواصلة مراكمة النفايات، ولا يمكننا مواصلة التفكير في مجرد ثلة من العائلات بدلا من التفكير في البشرية جمعاء. وأظن أن هناك اختلافات عميقة عندما نتحدث عن هذه المسائل المتعلقة بالحياة وعن الأكثريات الوطنية لدينا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر على التأييد الذي تلقيناه من الجميع، ما عدا أربع حكومات، لدى اعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ونشعر بسرور بالغ. فقد انتظرت شعوب الأمريكيتين أكثر من ٥٠٠ سنة لتحقق الاعتراف بحقوقها. ونحن ننتمي لثقافة تقوم على الصبر. وأود القول إن حصولنا الآن على هذا الإعلان لا يعني أننا سنتصرف بانتقام إزاء الآخرين. فالشعوب الأصلية غير حقودة. ونحن ننتمي لثقافة الحوار، وبصورة أساسية، لثقافة الحياة.

وأريد أن أطلب إلى الأمم المتحدة أن تدعو عما قريب لعقد مؤتمر قمة عالمي للأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية، لاستكمال المعطيات عن مختلف التجارب الثقافية. ونحن بصدد جمع البيانات عن تجاربنا في بوليفيا من خلال برنامج يسمى ''العيش الكريم''. ولكي يعيش المرء حياة أفضل، قد يتعين عليه أحيانا استغلال الآخرين. ولكي يعيش المرء حياة أفضل، قد يتعين عليه أحيانا السرقة. ولكي يعيش المرء حياة أفضل، قد يتعين عليه أحيانا التمييز. ولكي يعيش المرء حياة أفضل، قد يتعين عليه أحيانا النهب. غير أن العيش الكريم يعني العيش في المجتمع، وبصورة جماعية. وهذا الأمر لا ينطبق على بني البشر فحسب. فهو يعني أيضا العيش في وئام مع أمنا الأرض. وتشكل الأرض بالنسبة لحركة الشعوب الأصلية شيئا مقدسا. فأمنا الأرض هي كل حياتنا. فهي ''باشا ماما''، كما نقول بلغاتنا. ولا يمكن تحويل أمنا الأرض إلى سلعة. ولا يمكن تحويل أمنا الأرض إلى عمل تجاري. وإذا كنا نتحدث عن الاحترار العالمي، ونحتج على الاحترار العالمي ونكافحه، فلنتذكر أننا نتحدث عن أمنا الأرض. وبما أن أمنا الأرض تمنحنا الحياة، ينبغي أن نستعرض سياساتنا، كما ينبغي أن نهتم بما قالته حركة شعوبنا الأصلية.

ولقد عشنا في مجتمعات، وبصورة جماعية. وما نناقشه هو الجماعية والمجتمع مقابل الرأسمالية. فلنواصل المناقشة، لاستعادة أنماط الحياة هذه، والدفاع عن الحياة وإنقاذ البشرية.

وأود أن أتوقف للحظة لأقول إن هذه الألفية الجديدة يجب أن تكون ألفية للحياة، والمساواة، والعدالة، واحترام الهويات، وتعزيز الكرامة الإنسانية. ولذلك السبب نتحدث عن تغيير النماذج الاقتصادية، تلك النظم التي تلحق الضرر بالبشرية. غير أنه إذا أردنا أن نحدث تغييرات، من المهم إذن أن نغير أنفسنا أولا. علينا ألا نكون أنانيين، وفرديين، وجشعين، وطموحين، أو طائفيين في سلوكنا، لا نهتم إلاّ بثلة من العائلات بدلا من عائلة أمنا الأرض برمتها. ولذلك فإننا، باعتبارنا رؤساء وممثلين لدولنا المختلفة، نتحدث عن تغيير أنفسنا أولا بغية تغيير النماذج الاقتصادية سعيا وراء المساواة والعدالة. خلال فترة ٢٠ شهرا من رئاستي، تعلمت أنه لا بد لي من العمل مع الناس والاستماع إلى احتياجاتهم. وهناك دائما مجموعات لا تود أن تفقد امتيازاتها، لكنها امتيازات اكتسبوها عن طريق الحرام أو امتيازات مكنتهم من استغلال الدولة لصالح أسرهم بدل التفكير في أسر الآخرين.

لقد تعلمتُ خلال فترة ٢٠ شهرا من رئاستي كم هو رائع أن تعمل من أجل وطنك وليس من أجل المال، كم هو رائع أن تعمل من أجل الذين تخلت عنهم الشعوب، كم هو رائع أن تعمل سويا مع الناس الذين ليس لديهم العديد من المشكلات الاقتصادية لكنهم يعتزون بوطنهم ويريدون العمل من أجله بتضامن وبشعور من التكامل.

وأود أن أقول كذلك، وكما يعلم الأعضاء، إن لدينا مشكلة تاريخية مع شقيقتنا جمهورية شيلي بشأن موضوع البحر. لقد نجحنا الآن في إرساء الأسس لبناء ثقة محددة بيننا: ثقة بين شعبينا وحكومتينا ورئيسينا، من خلال دبلوماسية الشعوب. ونأمل أن نستطيع العمل على تسوية

تلك المطالب التاريخية وحلها، ضمن إطار التكاملية، لأن البلدان المتجاورة وبلدان أمريكا اللاتينية وبلدان العالم لا بد لها وأن تعمل بطريقة تكاملية إذا أردنا حل مشكلات شعوبنا ودولنا. إن التكاملية هامة، ولهذا السبب نود أن نواصل العمل من أجل البشرية.

في الختام – الضوء الأحمر على المنصة يجعل المرء يشعر بالتوتر، ولكني سأتجاهله – أود أن أعرب عن أملي في مواصلة التعلم من مثل هذا النوع من المناسبات التي يشارك فيها العديدون. إنها أفضل الجامعات لدينا. واسمحوا لنا أن نتكلم بوضوح وإخلاص. دعونا لا نزوّر الحقائق عندما نتحدث فقط عن الآثار التي تخلفها المشاكل البشرية وليس أسبابها. وفي هذا الإطار، أود أن أقول إن من الأهمية بمكان أن نغيّر نماذجنا الاقتصادية وأن نستأصل جذور الرأسمالية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطُحب السيد إيفو مورالس أيما، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية التشيكية.

اصطُحب السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كلاوس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأرحب أيضا بصاحب المكانة الرفيعة الأمين العام إلى أول دورة للجمعية تعقد منذ أن تبوأ منصبه.

وأود أن أبدأ بالقول إن بلدي فخور لكونه أحد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة في شكلها الحالي. إن الجمهورية التشيكية، خليفة دولة تشيكوسلوفاكيا، شاركت بنشاط في جميع أنواع أنشطة الأمم المتحدة في الماضي وسوف تواصل القيام بذلك في المستقبل. إننا لا نشارك في عمل الأمم المتحدة فحسب، وإنما كذلك في عمل منظماتها ووكالاتها المتخصصة مثل اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها العديد. ولقد أيدنا دائما المبادرات ذات المغزى التي تؤدي إلى زيادة الاستقرار والرفاه في العالم.

إنني فخور بأن أؤكد أن الجمهورية التشيكية تطمح إلى انتخابها عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعتقد أن أغلبية الدول الأعضاء تثق بنا ونحن نستحق أصواتها. وإننا مقتنعون بأننا قد أظهرنا سلفا تفانينا من أجل الحرية والديمقراطية والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية واحترام سيادة البلدان المنضوية في مجتمع الأمم. لقد خدم بلدي في مجلس الأمن في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وحاولنا أن نفعل كل ما في وسعنا. وكنا عضوا يُعتمد عليه، وكنا ملتزمين بالعمل الشاق. وأستطيع أن أطمئن الجمعية العامة على أننا الآن سننجز المهمة بطريقة أفضل.

لقد اعترفنا دائما بالمسؤولية الرئيسة لمجلس الأمن في صون السلم والأمن. ومنذ التسعينات، أسهمت الجمهورية التشيكية في أكثر من ٢٠ بعثة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمليات التي خولتها الأمم المتحدة في البلقان وآسيا وأفريقيا. إننا نؤمن إيمانا راسخا بمنع نشوب النزاعات

والصراعات وحلها بالطرق السلمية. ويمكن إثبات ذلك من سلوكنا؛ فتفكك تشيكوسلوفاكيا السلمي في عام ١٩٩٢ أكبر شاهد على ذلك. وخلال عدد من السنوات الماضية ضاعفنا مساعدتنا الإنمائية الرسمية.

وخلال السنوات الـ ١٨ الماضية، مرت الجمهورية التشيكية بعملية تنمية شاملة وديناميية، تم تحقيقها نتيجة لاهيار الشيوعية والابتعاد السريع عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القمعي وغير الإنساني وغير الكفوء. وقد قامت استراتيجيتنا الانتقالية الناجحة على قبول التعددية السياسية والديمقراطية البرلمانية والاقتصاد السوقي.

وثمة دافع آخر هام لتنمية بلدنا هو اتصالنا بالاتحاد الأوروبي وانضمامنا إليه قبل ثلاث سنوات. واليوم أصبحت الجمهورية التشيكية عضوا كامل العضوية في الاتحاد وسوف تتبوأ رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. ولربما يكون مهما أن تعرف الجمعية العامة أن شعار الجمهورية التشيكية سوف يكون ''أوروبا بلا حدود''. ونعني بذلك إزالة كل العوائق الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي. وأنا أؤيد هذا المفهوم تماما، كما أنني أؤمن بضرورة إزالة العوائق التي تعرقل التقدم الاقتصادي، لا سيما في البلدان النامية.

إننا نعتبر الأمم المتحدة منظمة هامة جدا، وفي الحقيقة نعتبرها محفلا لا بديل له. فلا يوجد لها بديل في العالم الحالي. إنها محفل للاجتماعات والمشاورات والحوار، وفي النهاية للتوصل إلى اتفاقات بشأن معاهدات بين الدول التي تتشاطر القيم والمواقف السياسية نفسها أو المشابهة لها. إن هذا المحفل الفريد يقوم على تعددية آراء الدول الأعضاء فيه الـ ١٩٢ وعلى احترامنا المتبادل لمواقفنا التي تختلف أحيانا. فطموح الأمم المتحدة ليس، ولا ينبغي أن يكون، البحث عن وجهة نظر إلزامية وموحدة يفرضها البعض منا على الذين لا يتفقون معنا.

إنني لم استعمل التعبير ''محفل'' بمحض الصدفة وبدون هدف. فباستعمالي له، أعترض بصورة خفية على المفهوم البديل: مفهوم الحكم العالمي على أساس الفكرة التي لا يمكن الدفاع عنها وهي أن العالم يمكن أن يحكم و/أو أن يدبَّر أمره، و/أو أن يسيطر عليه، و/أو يدار، و/أو أن يخطط له بصورة عالمية. والطموح إلى ذلك، شيء لا يمكن أن نقبل به إطلاقا.

إن هذا طموح يجافي المنطق ويقوم على ادعاء المعرفة، أما الديمقراطية فهي شأن آخر.

إن البعض منا يفضلون الكفاءة التنفيذية للمنظمة – أو القدرة على العمل – أكثر من الاعتراف بوجود مختلف الآراء. هؤلاء يريدون للقرارات أن تتخذ بسرعة ويسر. ولكن تاريخنا الشيوعي يحذرنا من مغبة ذلك، فنحن وإن كنا نريد للأمم المتحدة أن تتمتع بدرجة معقولة من القدرة التنفيذية، نرفض قطعا أن يكون ذلك على حساب فرادى الدول الأعضاء. وعلينا أن نحترم وجهات نظر فرادى البلدان بغض النظر عن حجمها. ومما له أهمية بالغة أن يكون لكل دولة مركز مساو للأخريات وألا نتجاهل صوتها.

علينا أن نمضي قُدما لأن الأمم المتحدة بحاجة إلي التغيير، ونحن نؤيد عملية إصلاح الأمم المتحدة لأن هذه المنظمة يجب أن تعكس ظروف العالم المعاصر لا تلك التي شهدت تأسيسها، وبعض هذه التغييرات حتمية وعلينا أن نتدارسها بجدية.

وبكل أسف، يعيش عالمنا اليوم حالات عديدة لغياب الحرية والديمقراطية مما يضع على عاتقنا، ونحن بصدد صناعة المستقبل، مسؤولية التقليل من هذه الحالات. وللأسف أيضا، لا تجد كلمتا ''الحرية'' و ''الديمقراطية''

صدى يذكر في أحاديثنا بينما تتكرر كثيرا مفردات أخرى مثل الإعانة والمبادرات الحكومية وتدخلاتها والعدالة الاجتماعية والحقوق الإيجابية والبيئة والموارد والمناخ وحل المشاكل ومواجهة التهديدات والتحديات العالمية ضمن مفردات أخرى.

وهنا علينا أن نكون في غاية الحذر. ويجب أن ندعم الأنشطة المفيدة، لا البرامج التي تشكل عبئا على التنمية المحلية. وعلينا أن نستغل الموارد الطبيعية بالكيفية التي تضمن فعاليتها وتوفر الحماية للبيئة في آن معا، ولكن ليس بطريقة تقيد النشاط البشري أو تلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية. إن مساهمتنا في التنمية العالمية تتحقق بإزالة الحواجز أكثر مما تتحقق بالمعونات المشروطة. كما أن الحد من الحمائية وتخفيض دعم الصادرات يعتبر أكثر نفعا للدول النامية من كثير من التدابير الأخرى. كذلك علينا أن نتفادى إعاقة الدول النامية عن تحقيق نموها الاقتصادي بإثقال كاهلها بالمزيد من الشروط التعجيزية.

في المؤتمر المعني بتغير المناخ حذرت بشدة، أول من أمس، من مغبة التهويل غير المبرر من قبل الناشطين البيئيين ورفقاء دربهم في بعض الحكومات والمنظمات الدولية بشأن الاحترار العالمي. ودعوني أقول هنا إن هذه المشكلة المحتملة الحدوث وغيرها من المشاكل لن تجد طريقها إلى الحل ما لم تتوفر الحرية وحرية السوق والتجارة وغيرها من مقومات المجتمع الحر.

إن حماية البيئة أمر بالغ الأهمية ولكن علينا أن نتوخى التواضع في سعينا إلى التحكم في الأوضاع المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم. دعونا نستغل إمكانات هذه المنظمة قدر المستطاع. دعونا نتعاون ونُصغ بعضنا إلى بعض، ونتفاوض حتى آخر لحظة ونجتهد ليفهم بعضنا بعضا. وتسعى الجمهورية التشيكية إلى إشباع تلك القواعد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتقدم بالشكر لرئيس الجمهورية التشيكية على الكلمة التي أدلى بها من فوره.

اصطحب السيد فاكليف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد روفائيل كورِّيا، رئيس جمهورية إكوادور.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية إكوادور.

اصطحب السيد روفائيل كورِّيا، رئيس جمهورية إكوادور، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد روفائيل كورِّيا، رئيس جمهورية إكوادور وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس كورِّيا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالتذكير بالعهد الذي قطعته ١٨٩ دولة على نفسها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ حين وقّعت على إعلان الألفية المتضمن للأهداف الإنمائية للألفية، بأن تعمل على محاربة الفقر. ولقد تعهدنا بموجب ذلك الاتفاق بتحقيق بعض الأهداف الأساسية على طريق التنمية البشرية بحول ٢٠١٥.

واليوم، إذ جئتكم من حكومة أعلنت في إكوادور ثورة المواطنين، وهي ثورة ديمقراطية وأخلاقية ووطنية، نود أن نطرح عليكم بعض الآراء الناقدة بشأن مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية نفسه، وما يحتويه من أوجه القصور والمخاطر التي قد تنجم عن برامج من هذا النوع فيما يتعلق بشكل خاص بالفوارق الاقتصادية والاجتماعية الموجودة على الكواكب.

أول مظاهر القصور هذه يتمثل في أن الأهداف الإنمائية للألفية كاستراتيجية لخفض مستوي الفقر تمثل حدا أدنى. وفي الواقع أن ما نهدف إليه هو تجاوز هذا الحد الأدنى بالمضي بعيدا في تحقيق الأهداف ودمج أهداف أخري فيها. ذلك أن تركيزنا الحصري على الحاجات الأساسية كتلك التي تتضمنها الأهداف الإنمائية للألفية – يشكل خطرا بالغا بمعنى أننا في سعينا لإرضاء ضمائرنا نحد بالضرورة من مطامحنا في مجال التغيير الاجتماعي.

وأعتقد أن من الإنصاف القول إن هناك مؤشرين يحددان نوعية حياة الناس، أولهما يتعلق بمقدرة البشر على كسب العيش في مجتمعاتهم وهو شرط أساسي للحياة الإنسانية، وثانيهما المقدرات التي لا غنى عنها لأي فرد لكي يحتل موقعه في مجتمعه. وهكذا فنحن هنا لا نتحدث عن لقمة العيش فحسب، بل أيضا عن الحق في التمتع بحياة جديرة بأن تعاش.

وترى إكوادور أن الهدف الذي يفترض إمكانية دحر الفقر المدقع ومنع الوفيات المبكرة عن طريق زيادة دخل الفرد اليومي ليصبح دولارا واحدا وسنتا، كما يمكن أن يستنتج من الأهداف الإنمائية للألفية، لا يمكن أن يقود إلى حياة كريمة. إن تخطيط السياسات العامة في بلد يسعى جاهدا لإحداث تغيير جذري (كما هو حال إكوادور) لا يمكن أن يقنع بهذه الأهداف التي تمثل الحد الأدنى. وغني عن القول إن لا أحد يشكك في أهمية منع وفيات الأطفال المبكرة أو النساء الحمل ولكن الاكتفاء بهذا وحده يعني الإقرار ضمنيا بأن الحياة البشرية ليست سوى مسألة مناعة هدفها الأوحد إطالة عمر المرء لسويعات معدودة لا غير.

ولذلك فإن ما نقترحه هو تحقيق الأهداف المشتركة، ليس فيما يتعلق بالمستويات المعيشية الدنيا فحسب، بل أيضا فيما يتعلق بالمستويات الاجتماعية القصوى. فعلى سبيل المثال، نرى أنه من الممكن أن نعتمد على هويات متنوعة، وأن نبني ونصلح الأماكن العامة، وأن نكفل إمكانية اللجوء إلى العدالة، وأن يكون لدينا من الأعمال ما يمكّن الناس من التمتع بحق إعاشة أنفسهم على نحو سليم، وأن يكون لدينا الوقت للتأمل وللإبداع الفني والترفيه – وهي أهداف ترد بالفعل في خطة التنمية الوطنية التي تنفذها حكومة إكوادور.

وتبعا لذلك، فإننا ننبذ فكرة حتمية وجود حاضر يفرضه التاريخ ويجب أن نستسلم له بأن نسعى ببساطة للحصول على المستويات الدنيا التي تعتبر أساسية بوضوح. وعلاوة على ذلك، فإن الرضا بالمستويات الدنيا يعني أيضا – وذلك أمر خطير جدا – إضفاء الطابع الشرعي على الحقيقة التي نعيشها، لأن هذه المستويات الدنيا لن تغير المسافات وتوازن القوى بين الأفراد وبين المجتمعات. ومن ثم، فإننا نؤيد أيضا الاعتراف بالمساواة في الكرامة بين جميع البشر. إن منح بعض الناس مستويات معيشية دنيا محددة يجب أن يكون هدفا أوليا ومؤقتا، ولا يجب أن يعتبر أبدا أسلوب عمل للسياسة العامة. لأن هذا يعني أن يوضع ”المستفيد“ في حالة دونية مقارنة بأي شخص آخر. وبعبارة أخرى، يعني ذلك أنه لا يُعترف بمساواته في الكرامة مع الآخرين. وفي الحقيقة، فإنه ليس من قبيل الصدفة أن البيروقراطيات الدولية، مثل البنك الدولي، تقترح دائما إصدار تقارير عن الفقر، ولكنها لا تفكر مطلقا في نشر تقارير عن عدم المساواة.

ولهذا السبب، ربما تكون أفضل وسيلة للحد من الفقر بكرامة هي التقليل من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية والبيئية والثقافية. وهكذا، فإن أحد الأهداف الرئيسية لحكومتي يتمثل في الحد من أوجه عدم المساواة في إطار إنمائي داخلي من الإدماج الاقتصادي والتماسك الاجتماعي – الإقليمي، على المستوى المحلي وكذلك داخل النظام العالمي. وبموازاة ذلك، نسعى في

إكوادور من أجل تطبيق مبدأ حقوق الإنسان والقيم العالمية. ومن جهة أخرى، فإن الليل الطويل والمحزن الذي يسود فيه الليبراليون الجدد قد يقترح – من منظور وجودي مع ما يترتب عليه من مفهوم مطلق لاقتصاد السوق – تنفيذ برامج اجتماعية تنتهي بتفكيك المجتمع إلى أكبر عدد ممكن من الأجزاء بقدر ما توجد مجموعات اجتماعية.

ومع ذلك، فإن وجود خطة وطنية وتغير في ميزان القوى داخل مجتمع ما، لا يعني أن جميع الأجزاء المبعثرة سوف تتجمع معا. ولا يوجد ادعاء بأن هذه الأجزاء ستكتسب، في تطور من تطورات القدر، معنى وتماسكا، وستتجمع بعضها مع بعض مثلما تتجمع القطع في لوحة حل الألغاز – حتى وإن لم تكتمل جميع القطع في اللوحة. ومن الأمور التي لا غنى عنها أن يكون لدينا خطة مشتركة يجب أن يعاد تصميمها باستمرار ويجب أن يكون هدفها أننا جميعا نريد أن نكون جزءا منها.

ولهذا فإننا في إكوادور نبني خطتنا الإنمائية الوطنية بأسلوب ديمقراطي. إننا نعلم أنه دون مشاركة كل فرد في اتخاذ القرارات الأساسية للمجتمع، لا يمكن لأي بلد أن يضفي الطابع الشرعي على عملية اتخاذ القرارات العامة ويجعلها أكثر فعالية. ويجب أن نغير الممارسات السياسية التي تطبقها القطاعات التقليدية، بمشاركة طبقتي التكنوقراطيين والنخبة، ونرجع الأقوال والأفعال إلى مَن يجب أن يكونوا ملاكا للسياسة العامة ونصراء لها ومستفيدين منها.

علاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية توفر رؤية إنمائية ترتبط بالاستهلاك، واستراتيجية ترتبط بعمليات التحرر الاقتصادي. إن رأينا في التنمية يختلف كثيرا عن ذلك. فنحن نفهم أن التنمية هي تحقيق مستوى معيشة جيد لكل فرد، في سلام وفي انسجام مع الطبيعة، وفي امتداد غير محدود للثقافات البشرية. وفي هذا الصدد، يسرنا كثيرا أن نرى الجمعية تناقش بشكل واسع الآثار المدمرة والجائرة لتغير المناخ.

وقد قدمت إكوادور اقتراحا محددا ومبتكرا للمساهمة في الحد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي، وهو اقتراحنا Yasuni – ITT. ويتضمن هذا الاقتراح التزاما بالامتناع عن استخراج حوالي ٩٢٠ مليون برميل من النفط، وبذلك يمكن تفادي انبعاث ما يقارب ١١١ مليون طن من الكربون الذي ينتج عن احتراق هذا الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن هذا يعني أننا سنتنازل عن استثمارات كبيرة تصل إلى حوالي ٧٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كل عام، وهو مبلغ كبير جدا بالنسبة إلى حجم اقتصاد إكوادور.

إننا على استعداد لأن نقدم هذه التضحية الهائلة، ولكننا نطالب أيضا بأن تكون المسؤولية مشتركة من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب البلدان المتقدمة النمو، وهي أكبر الضواري على كوكبنا، وقبول تعويضات قليلة عن الفوائد البيئية التي نولدها. وسنضرب بذلك مثالا غير عادي على العمل الجماعي العالمي، مستعيضين عن الكلمات الرنانة بالحقائق الملموسة والإجراءات العملية، ولن يحد ذلك من الاحترار العالمي لصالح الكوكب بأكمله فحسب، ولكنه سيأتي أيضا بطريقة جديدة للتفكير فيما يتعلق بالاقتصاد في القرن الحادي والعشرين، حيث يكون التعويض عن إنتاج القيمة وليس عن إنتاج السلع فحسب.

وفيما يتعلق بالثقافات، كان من دواعي سرورنا الكبير أن نرى الجمعية العامة قد اعتمدت مؤخرا الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية (القرار ٢٩٥/٦١)، الذي اشتركت إكوادور في تقديمه بنشاط. ويشكل الإعلان صكا

انتظرنا عشرين عاما من أجل اعتماده، وسيكون الميثاق الأساسي لحماية حقوق الإنسان لسكاننا الأصليين.

أخيرا، إن مستوى المعيشة الجيد الذي نتكلم عنه يفترض مسبقا ضرورة تعزيز الحريات والفرص والإمكانات الحقيقية للأفراد. وهنا يظهر تناقض غير أخلاقي. فعلى مستوى العالم، نعزز حرية حركة السلع ورأس المال، ساعين إلى تحقيق أقصى درجة من الربحية. ولكننا، من جهة أخرى، نعاقب حرية حركة الأشخاص الذين يبحثون عن عمل كريم. وذلك بكل بساطة أمر لا يطاق ولا يمكن الاستمرار فيه مطلقا من وجهة نظر أخلاقية.

وبالنسبة لحكومة إكوادور، لا يوجد إنسان غير قانوني. لا يوجد مثل ذلك الشيء، ويجب أن تصر الأمم المتحدة على هذه النقطة. لا يوجد الشخص الذي يعتبر بشرا غير قانوني. ومن غير الجائز أن نفكر بهذه الطريقة. إننا نعمل بنشاط من أجل إحداث تغييرات في السياسات المخزية للهجرة الدولية، ولا سيما سياسات بلدان ما يسمى العالم الأول، دون أن ننسى، بالطبع، أن مسؤوليتنا العظمى هي بناء بلد يضمن تحقيق الحياة الكريمة لسكانه بوصفها وسيلة لمنع النزوح القسري بسبب الفقر والاستبعاد.

ويجب ألا يضللنا مَن يعلنون نهاية الأيديولوجيات ونهاية التاريخ. يريد المحافظون أن يجعلونا نؤمن أننا نعيش في أفضل العوالم الممكنة وأننا يجب أن نتخلى عن أي محاولة لتغيير ذلك، أو بأي محاولة تستهدف بناء هويتنا الفردية والجماعية، أو أي محاولة لبناء تاريخنا. وفي مقابل تلك النظرة البائسة والأنانية للعالم، نقول إنه من الممكن القيام بعمل جماعي واع وديمقراطي، من أجل توجيه حياتنا وتنظيم المجتمع العالمي بأسلوب مختلف وبوجهة إنسانية أكبر. ويدفعنا مفهومنا للتنمية إلى أن يعترف الواحد منا بالآخر، ويفهم كل منا الآخر، ويقدر كل منا الآخر، لكي نتمكن من المضي قُدما نحو تحقيق الذات وبناء مستقبل مشترك. وتدعو إكوادور الجمعية إلى بناء هذا العالم وتحقيق هذا الحلم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إكوادور على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد رفائيل كوريّا، رئيس جمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليش كاكزينسكي، رئيس جمهورية بولندا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد ليش كاكزينسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ليش كاكزينسكي، رئيس جمهورية بولندا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاكزينسكي (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن احترامي وامتناني للسيدة هيا راشد آل خليفة التي ترأست الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأتقدم بخالص التهنئة إلى خلفها، السيد سرجيان كريم، الذي انتخب مؤخراً رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

إن هذه الدورة هي خير دليل على أننا نعيش في عالم يحفل بتناقضات عديدة ونهج متباينة إزاء المسائل الرئيسية التي تواجه البشرية اليوم. ويمكن القول إن ما اعتبره البعض من المسَلَّمات بعد سقوط الشيوعية في عام ١٩٨٩، الذي اعتبر نهاية للتاريخ في العالم الأكاديمي، لم يتأكد على أرض الواقع. فالتاريخ يزخر بمثل هذه التناقضات، التي ترتبط

بالدرجة الأولى بمظاهر عدم المساواة في التنمية الاقتصادية بين البلدان والمناطق المختلفة. وأصداء ذلك التفاوت تتردد كل عام في هذه القاعة، وقد سمعناها اليوم أيضاً.

وهذه المشكلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة نوقشت في الأيام القليلة الماضية في إطار الحدث الرفيع المستوى يشأن تغير المناخ. وإنني أشكر الأمين العام على مبادرته بعقد ذلك الحدث. والاحترار العالمي من المواضيع الرئيسية التي تناقشها هذه الدورة. ويمكن معالجة المشكلة من زوايا مختلفة.

أولاً، كما ذكر السيد فاكلاف كلاوس، رئيس الجمهورية التشيكية، فإن أسباب الاحترار العالمي غير معروفة. والمناقشات جارية بشأن تلك الأسباب. وفي بلدي، هناك من يؤيد النظرية القائلة بأن تغير المناخ لا يرجع إلى أنشطة بشرية، وإن كان هؤلاء أقلية. وأغلبية الخبراء في الميدان يدّعون أن الأنشطة الاقتصادية البشرية، لا سيما انبعاث ثاني أكسيد الكربون، هي العوامل المسببة لتغير المناخ الذي وصفه كثير من المتكلمين بوضوح شديد خلال اليومين الأخيرين.

إن المشاكل والجهود الرامية إلى حلها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتناقضات عالمنا. فعندما اعتمدت أول اتفاقية بشأن المناخ قبل ١٢ عاماً تقريباً، كان من المعتقد أن البلدان المتقدمة النمو هي المتهم الرئيسي وراء الانبعاثات المفرطة لثاني أكسيد الكربون، إلا أن أموراً كثيرة قد تغيرت منذ ذلك الحين. ومن جوانب عديدة، لاحظنا أن ثمة تغيرات إلى الأفضل. فقد بدأ اثنان من أكبر بلدان الكوكب، الصين والهند، ينموان نمواً سريعاً. وأدى ذلك النمو بوضوح إلى تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، التي تسهم في احترار المناخ.

كيف يمكن أن تحل هذه المشكلة؟ إن بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧ قد حدد ثلاثة أساليب، يمكن أن يسهم اثنان منها في الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في البلدان عالية التقدم، أما الأسلوب الثالث فهو وحده الذي يخفف آثار تلك الانبعاثات في البلدان الأقل نمواً. ولئن كانت نتائج بروتوكول كيوتو مهمة، إلا أنها لا تحل كل المشكلة، كما أن هذا البروتوكول لم تصادق عليه جميع بلدان العالم. وكثير من البلدان القوية لم تعتمده، وعلى أي حال، لن يكون البروتوكول ساري المفعول بعد عام ٢٠١٢.

وعليه، فإن العالم يواجه تحديات جديدة. فمن جهة، وأقول ذلك بصفتي ممثل بلد متقدم النمو – وإن لم نكن من أكثر البلدان تقدماً – أود أن أؤكد أننا لا نستطيع أن نحد من حق البلدان الأقل ثراء في التنمية. ومن جهة أخرى، علينا أن نحرز تقدماً نحو حل المشاكل قيد المناقشة. لذلك، علينا أن نبحث عن السبيل الأمثل لتحقيق ذلك التقدم.

إنني أتفق مع من يدعون، بغض النظر عن البلدان التي يمثلونها، أن هذه المشكلة لا يمكن أن تحل بمجرد تطبيق أساليب ترتبط بالسعي إلى الربح ومعاملة كل البضائع باعتبارها سلعاً أساسية – أو بعبارة أخرى، بتطبيق أدوات اقتصادية بحتة. فاقتصاد السوق هو أكثر الوسائل فعالية لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه، وهو ما يشهد عليه فشل النظام الشيوعي. ومع ذلك، لا يمكن أن تكون قواعد السوق هي المبدأ الوحيد الذي يحكم الاقتصاد، بل وينظم الحياة الاجتماعية والعلاقات الدولية أيضاً. وفي هذا الصدد، وكما فعلت في العام الماضي، فإنني أدعو إلى درجة أعلى من التضامن. فبدون مساعدة كبيرة من البلدان عالية التقدم إلى البلدان سريعة النمو أو التي تأمل في نمو أسرع، ليست هناك فرصة للنجاح.

ومم ينبغي أن تتألف هذه المساعدات؟ حسنا، أولا وقبل كل شيء، نقل التكنولوجيات التي تسهم في تخفيف الانبعاثات. هل توجد في العالم الآن منظمات إقليمية تتيح

نقل الموارد من بلد إلى آخر على نطاق كبير؟ نعم، هناك بالفعل. لدينا بلدان ومنظمات، وعلى سبيل المثال الاتحاد الأوروبي الذي هو دليل على وجود مثل هذه الأطر. وبالطبع يتعامل الاتحاد الأوروبي مع التنمية العامة والحماية من تغير المناخ، لكن يمكنه في هذا الصدد أن يكون مثالا يحتذى. هذا مثال يجب أن يحتذى عالميا، أينما أمكن تطبيقه. والسؤال هو من الذي يستطيع أن يكون العنصر المنظم لمثل هذا التضامن الدولي؟ وتثبت تجربة الستين عاما الماضية أنه لا توجد سوى منظمة واحدة، وهي المنظمة التي نتداول فيها اليوم، الأمم المتحدة.

ولكن من أجل تحقيق هذا الهدف، يجب إصلاح الأمم المتحدة إصلاحا كبيرا. وقد ظلت بولندا تدعو باستمرار إلى هذا الإصلاح. والفكرة الرئيسية في الإصلاح تتمثل في إجراء تعديل بسيط لهيكل منظومة الأمم المتحدة ليتناسب مع التغيرات الأساسية في جغرافية العالم السياسية خلال الاثنتين والستين عاما الماضية. وهذا مرتبط ارتباطا جوهريا بإصلاح مجلس الأمن.

في الختام، أود أن أشير إلى بعض من تجارب بلدي، المماثلة لتجارب الجمهورية التشيكية، والتي يمثلها هنا اليوم السيد كلاوس. لقد تخلصنا مؤخرا من الشيوعية. ومنذ ذلك الحين حققنا نجاحا اقتصاديا، وفي تلك العملية خفضنا انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٣٠ في المائة. ولذلك نرى أنه من المجدي في الحقيقة أن نفعل ذلك. ورغم العقبات الواضحة فإن هذه المشكلة ليست مستعصية على الحل.

ما هي إذن الأساليب التي يمكن تطبيقها؟ من جهة، ينبغي وقف أنواع معينة من الإنتاج. ومن جهة أخرى، يمكننا تطوير تحريج الأرض. في بولندا وغيرها من البلدان، يمكن لهذا النهج أن يؤدي إلى نتائج رائعة. ولكن لتحقيق ذلك لا بد أن تخضع الغابات لمراقبة الجماهير. إنني أمثل بلدا يعمل على أساس اقتصاد السوق، إلا أن الغابات هي مورد عام.

قبل بضع سنوات كانت المشكلة التي نناقشها اليوم واحدة من القضايا الضرورية ولكنها لم تكن من القضايا الرئيسية. وهي اليوم موضوع رئيسي للنقاش في الاتحاد الأوروبي. وهي اليوم أيضا موضوع تثيره الأمم المتحدة. وأعتقد أن هناك أسبابا لذلك. وعليه لا بد من المزيد من البحث لهذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ليك كاسزينسكي، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد جينس شتولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة النرويج.

اصطحب السيد جينس شتولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيد جينس شتولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد شتولتنبرغ (النرويج) (تكلم بالانكليزية): قبل يومين اجتمع قادة العالم هنا في هذه القاعة وألقوا بيانات

قوية بشأن الحاجة الملحة إلى معالجة تغير المناخ. واستمعنا إلى رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، السيد باشاوري، وهو يقدم أدلة دامغة بشأن حالة المناخ العالمي. لقد رسم صورة كئيبة لمستقبل حالة كوكبنا ما لم تتخذ إجراءات قوية ومشتركة. فليس لدينا وقت نضيعه.

يتحتم علينا أن نتوصل إلى اتفاق شامل لما بعد كيوتو. يجب أن يكون هذا الاتفاق الجديد راسخا بقوة في الأمم المتحدة، ويجب أن يشمل جميع البلدان الرئيسية الباعثة للغازات وجميع الأطراف الرئيسية. وعندما نلتقي في بالي في كانون الأول/ديسمبر ينبغي أن نتفق على خارطة الطريق للمفاوضات المقبلة.

إن البلدان الصناعية تتحمل مسؤولية خاصة عن الحالة الراهنة لمناخ كوكبنا. لذلك يجب عليها أيضا أن تتحمل مسؤولية خاصة عن إعادة الانبعاثات العالمية لغازات الاحتباس الحراري إلى مستوى يمكن تحمله. وينبغي أن يكون هدفنا الطويل الأجل هو تجنب زيادة درجة الحرارة فوق درجتين مئوية بالمقارنة مع مستواها قبل عصر الصناعة.

إن التصدي لتحدي تغير المناخ في متناول أيدينا. ومع ذلك فإنه يقتضي أن يكون تصدينا قويا ومتماسكا. نحن بحاجة إلى تقديم حوافز قوية للقطاع الخاص في كل أنحاء العالم من أجل خفض الانبعاثات. ولذلك من الضروري فرض كلفة على انبعاثات الكربون وتوسيع سوق الكربون.

قبل سبع سنوات كنت واحدا من ١٨٩ رئيس دولة أو حكومة وقعوا إعلان الألفية. وتعهدنا بالالتزام بتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. ولكن ما لم نبذل جهدا إضافيا، لن نفي بالوعود التي قطعناها لشعوب العالم. وبصفة خاصة، نحن متخلفون في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الطفل والأم. ففي كل عام تقريبا يموت عشرة ملايين طفل قبل سن الخامسة. أرواح كثيرة يمكن إنقاذها من خلال استخدام لقاحات غير مكلفة وفعالة.

وتساهم النرويج في التحالف العالمي للقاحات والتحصين منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠. ولقد نجحنا بالفعل في إنقاذ حياة أكثر من مليوني شخص من خلال هذا التحالف. ولكن علينا أن نذهب إلى أبعد من التحصين.

كل عام يموت مليونا طفل قبل شروق الشمس على اليوم الأول من حياتهم. والأربعة ملايين رضيع الذين يموتون في أول شهر من حياتهم قد يبقون على قيد الحياة إذا نالوا الرضاعة الطبيعية وحصلوا على المضادات الحيوية ورعاية العاملين في المجال الصحي. وليس الرضع وحدهم، بل وأمهاتهم أيضا. ففي كل عام تموت ٥٠٠ ألف امرأة لأسباب تتعلق بالولادة. ومن الممكن إنقاذ الملايين من خلال تدابير بسيطة وميسورة.

لقد أطلقت النرويج اليوم، مع الحكومات الأخرى والوكالات والمجتمع المدني، حملة عالمية لتحقيق ذلك بالتحديد، أي إنقاذ ملايين الأرواح. والمحاور الرئيسية للحملة هي تنظيم وتمويل البقاء على قيد الحياة؛ وضمان معالجة العاملين الصحيين للمزيد من المرضى والإقلال من التقارير، وتغيير آلية التمويل بحيث يصبح علاج المرضى مصدرا للدخل بدلا من أن يكلف النظم الصحية. نحن اليوم نطلق حملة توعية للنساء والأطفال بغية ضمان وصول رسالتنا إلى كل ركن من أركان العالم. ويسرني أيضا أن أعلن أننا نبني الآن شبكة من القادة العالميين للإشراف ولضمان إيلاء المرأة والطفل أولوية بالفعل. واليوم أود أن أعلن كذلك أن النرويج تتعهد بدفع مبلغ ١ بليون دولار على مدى ١٠ سنوات لدعم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بصحة الطفل والأم.

وتنطلق الحملة العالمية التي قمنا بشنها اليوم مباشرة من التوصيات التي قدمها فريق الأمم المتحدة المعني بالاتساق على نطاق المنظومة، الذي شرفت برئاسته بالاشتراك مع زميليّ من باكستان وموزامبيق.

فنحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية ومتسمة بالكفاءة؛ بحاجة إلى أمم متحدة تأتي بنتائج؛ بحاجة إلى أمم متحدة تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. وكانت ولاية الفريق تتمثل في معالجة هذه التحديات. وقد عقد الفريق اجتماعات في أجزاء كثيرة من العالم واستمع إلى البلدان والجماعات الإقليمية وجماعات المواطنين والمنظمات التطوعية وأفراد كثيرين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي قدمنا تقريرنا (A/61/583) وتوصياتنا إلى الأمين العام. وهما يشكلان محاولة مخلصة لتعزيز قدرة المنظمة على تحقيق إمكانياتها. ونحن نوصي في صلب تقريرنا بإنشاء ''أمم متحدة واحدة'' في كل بلد: لها قائد واحد وبرنامج واحد وميزانية واحدة ومكتب واحد، حيثما أمكن ذلك. ومن المهم أيضا بنفس القدر للنهوض بأداء الأمم المتحدة: يلزمنا نظام للإدارة أكثر تركيزا على الأهداف على صعيد المقر. وهذا ما يرمي إليه مجلس التنمية المستدامة على وجه التحديد.

وقد بدأ الفريق عمله بطموحات يدفعه إليها حس بالمسؤولية، مدركا أن أهم دوائرنا ليست هي الأمم المتحدة ذاتها، بل هي تلك الملايين من الناس الذين لا ينعمون بالرخاء والحرية اللذين يعتبرهما الكثيرون منا أمرا مسلّما به. ولكن أولئك الأشخاص الذين أدت حالة معيشتهم إلى صدور الأهداف الإنمائية للألفية، والذين يتساءلون الآن كيف يجدون قوت يومهم، هؤلاء الفقراء والمعدمون، هم الذين من أجلهم لا بد أن تكون لدينا أمم متحدة تتمتع بالكفاءة، جيدة الإدارة، جيدة التمويل، تظل على الدوام مناطا للآمال على الصعيد العالمي.

لهذا السبب علينا التزام بأن نلقي نظرة جديدة على الكيفية التي توصلنا بها إلى بناء أمم متحدة ممزقة، معرضة لخطر الإضعاف والتهميش وفقدان الأهمية. وقد عملنا مع منظومة الأمم المتحدة على إزالة أمراض مثل الجدري وأنظمة قمعية مثل التمييز العنصري من الوجود. وها نحن نواصل نضالنا من أجل استئصال الفقر ووفيات الأطفال والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واليوم يفلت الناس أكثر فأكثر من إسار الفقر. ولم تكن قدراتنا قط أكبر مما هي عليه الآن على رأب الفجوات القائمة بيننا، ولكننا لا يمكن أن نسمح للمجتمع الدولي بإهدار الموارد أو بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما دون أكثر السبل فعالية وأوفرها ثمارا. ومن ثم يتعين علينا أن نركز عملنا ونقيس نتائجنا ونبيّن أن التنمية، وفقا لتنظيم الأمم المتحدة، عائداتها كبيرة.

لهذا السبب يلزم أن نتحلى بسعة الأفق، ونسلم بأن أشد الخطى التي يمكن أن نتخذها تطرفا هي ألا نفعل شيئا. ويسرني أن أرى بعض التقدم يتحقق في البلدان الرائدة الثمانية، التي يجري فيها تطبيق النموذج ''أمم متحدة واحدة'' عمليا. ويسرني أيضا أن أرى هذه البلدان وقد اعتمدت عمليات ونماذج مختلفة لبرنامج ''أمم متحدة واحدة'' تتلاءم كل منها مع حالة البلد المعني بالتحديد. وهذا يدل على عدم وجود نموذج موحد.

وقد أخذت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في الميدان تبدي بالفعل تجاوبا. فنحن نشهد تحسنا في التنسيق وقوة في القيادة بدرجة متزايدة. وأثني على هيئات الأمم المتحدة التي اعتمدت المبادئ التوجيهية الجديدة، وأناشد غيرها من الجهات أن تحذو حذوها.

إن تقرير الفريق يرسم طريقا للتقدم إلى أمام. فالأمم المتحدة لم تتهاوى، ولكنها بحاجة إلى صيانة؛ ولذلك لم يقترح الفريق إجراء تغييرات ثورية، بل طرحنا بعض التدابير العملية الممكنة التحقيق والفعالة، انطلاقا من التقارير التي سبق أن اتخذها الدول الأعضاء. والحاجة ماسة إلى بنية جديدة تراعي احتياجات الجنسين. وأحث الدول الأعضاء على أن تبدي الرؤية وروح القيادة المطلوبتين. وستكون هذه إحدى الوظائف الهامة للجمعية العامة في هذه الدورة.

وتعتز النرويج بأنها صديقة للأمم المتحدة. فنحن ندعم الحلول متعددة الأطراف للمشاكل العادية، ولكن الصديق الوفي لا يتقاعس عن التكلم بصراحة حين يقتضي الأمر التغيير والتحسين. ونحن نؤمن بالتعاون الإنمائي الدولي؛ ونؤمن بأمم متحدة قوية ومتسمة بالكفاءة؛ ولذلك نود أن نصلح الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة النرويج على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد جنس ستولتنبرغ، رئيس وزراء مملكة النرويج، من المنصة.

خطاب للسيد لورنس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية مالطة.

اصطُحب السيد لورنس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الشديد أن أرحب بدولة السيد لورنس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غونزي (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة يا سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. ولديّ اقتناع بأنكم سوف توجهون دفة الجمعية العامة في مداولاتها وتحدياتها الهامة. وأؤكد لكم دعمي الكامل ودعم الوفد المالطي.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير الوفد المالطي لرئيسة الجمعية العامة السابقة في دورتها الحادية والستين، السيدة هيا راشد آل خليفة، على عملها الدائب في تيسير إجراء حوار بناء بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

مرة أخرى تنعقد الجمعية العامة لتنظر وتتباحث في المسائل الدولية التي تؤثر على قلوب سكان العالم وعقولهم. فنحن معنيون بحياة وبقاء من ليس لهم صوت يسمع لمناهضة أشكال الظلم والتخلف وانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز على أساس نوع الجنس والفقر وعمل الأطفال والتدهور البيئي.

وتشيد مالطة بجهود الأمين العام بان كي - مون الذي يصح القول بأنه يسهم منذ تقلده مهام منصبه إسهاما قويا في تحقيق عالم أكثر أمنا، وهذه ”مسؤوليتنا المشتركة“.

ويدفعني التحدي الذي يمثله تغير المناخ العالمي، وبخاصة الاحترار العالمي، إلى إبداء بضع ملاحظات عن هذا الخطر البيئي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي من شأنها أن تعوق إحراز التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية. ومن دواعي اعتزازي الشديد أن بلدي مالطة، منذ ٢٠ عاما تقريبا، في عام ١٩٨٨، أذكى الوعي بشأن التداعيات الخطيرة لتغير المناخ من خلال مبادرة أدت بالجمعية العامة إلى إعلان أن ”تغيير المناخ مسألة تهم جميع البشر“. وبمرور الوقت، أدت تلك المبادرة إلى اعتماد

الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها.

إنني ألاحظ مع الارتياح المشاركة الكبيرة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد يوم الاثنين الماضي. وكان الأمين العام واضحا في تحديد التحديات التي يواجهها اليوم المجتمع الدولي، حيث قال:

”لقد حدث الكثير منذ الأيام الأوائل. غير أن التحدي الأساسي لم يتغير، بل أصبح أكثر إلحاحا. وفي الواقع، أنا مقتنع بأن تغير المناخ ، وما نعمل من أجله، سيرسم ملامح صورتنا ، وصورة حقبتنا وبالتالي الإرث العالمي الذي سنتركه لأجيال المستقبل“ (البيان الصحفي GA/10619).

إن الآثار الكارثية لتقلبات الطقس الحادة على السكان نتيجة لارتفاع درجة حرارة العالم، مثل الإعصار دين ، الذي تتذكر الجمعية العامة، أنه قد دمر الاقتصادات والهياكل الأساسية للدول الجزرية، سانت لوسيا وجامايكا والمارتينيك وغوادالوبي ودول جزرية صغيرة أخرى في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. فكل ذلك يتطلب من الأمم المتحدة أن تعزز قيادتها لمواجهة الكوارث الطبيعية.

وترى مالطة أنه لا بد من مناقشة تغير المناخ وما له من آثار بطريقة أكثر اتساقا وفعالية بين جميع المؤسسات والمنظمات الدولية. ويتحتم على جميع الأطراف المعنية بتقليل أخطار المناخ أن تأخذ موقفا موحدا بشأن وضع استراتيجية وبرنامج عمل لتعزيز صمود البلدان المتضررة في بناء قدراتها على مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ والتأقلم معها.

وترى مالطة كذلك أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنشئ آلية من خلال الجمعية العامة تقوم برفع تقارير عن الأنشطة التي تمت في مجال تغير المناخ خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية. وتقوم بتقديم مقترحات بشأن عناصر لاستراتيجية عالمية مستقبلية ممكنة من شأنها أن تتجنب المنهج الحالي المجزأ وأن تراعي بصورة خاصة احتياجات البلدان الجزرية الصغيرة.

إننا مدينون بهذه الجهود للأجيال الحالية والمستقبلية. وتتطلع مالطة إلى قرارات مؤتمر قمة بالي في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم التي نحن واثقون بأنها سوف توجه وتسرّع العمل داخل إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق شامل وفعال ومنصف وعلى وجه السرعة لوضع استراتيجية عالمية للحد من تغير المناخ والتكييف مع آثاره.

وبعد بضعة أسابيع، ستحتفل مالطة مع المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الأربعين للمبادرة التي تقدمت بها مالطة بخصوص قانون البحار، والتي بعد ١٥ عاما، شاهدت اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة، التي أعلنت قاع البحار وباطنها تراثا مشتركا للبشرية. وبعد أربعين عاما من إطلاق مبادرة مالطة وبعد ٢٥ عاما من اعتماد الأمم المتحدة في عام ١٩٨٢ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نستطيع أن نعلن بثقة أنه يمكن كذلك تطبيق هذا المفهوم بصورة سليمة على البيئة العالمية، مع معرفة أن هذه الملكية التي لا تقدر بثمن هي ملك لجميع بني البشر على هذا الكوكب. إن البيئة هي مجالنا المشترك، وتراثنا المشترك، وبالقدر نفسه مصدر قلقنا المشترك. ونحن بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نعمل معا لضمان حماية وتعزيز هذه الملكية المشتركة.

إن استمرار التركيز بصورة خاصة على المزيد من الحوار، وعلى السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط هو أحد الأهداف الرئيسية لسياسة مالطة الخارجية. وبالتضافر مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك مع جيراننا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ستواصل مالطة المشاركة في النداءات المطالبة بتهيئة الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. إن

مشاركة مالطة في شراكة برشلونة أوروبا – البحر الأبيض المتوسط، وقمة الـ ٥ + ٥، ومنتدى البحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تكمل ما تقوم به مالطة من عمل والتزام ثابتين لصالح منطقة البحر الأبيض المتوسط وتفهمها. ومن دواعي الفخر لمالطة أنها تستضيف المقر الدائم للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي أنشئت حديثا والتي سوف تجتمع لأول مرة في بلدي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مفتتحة بذلك بعدا جديدا للمناقشات المتعلقة بشؤون منطقة البحر الأبيض المتوسط.

إن أولويات شؤون منطقة البحر الأبيض المتوسط هي قضايا الشرق الأوسط وفي جوهرها المسألة الفلسطينية. وتزمع مالطة، كما فعلت على مدار العديد من العقود، مواصلة دعم الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط. إننا نجد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للظروف المعيشية للشعب الفلسطيني مصدر قلق. وما زال يساورنا القلق إزاء أمن دولة إسرائيل والشعب الإسرائيلي. يقلقنا استمرار العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وكذلك بين الفلسطينيين أنفسهم، ذلك العنف الذي ما فتئ يودي بحياة الأبرياء على الجانبين. وسوف تثابر مالطة في العمل مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل للمسألة قائم على أساس وجود دولتين. وتؤيد مالطة قرار رئيس الوزراء أولمرت والرئيس الفلسطيني عباس الاجتماع بصورة منتظمة في سعيهما للتوصل إلى حل دائم وطويل الأجل. ونرحب كذلك بتعيين رئيس الوزراء السابق توني بلير ممثلا خاصا للمجموعة الرباعية وبمبادرة الرئيس بوش لعقد اجتماع رئيسي بشأن هذه المسألة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

إن أحد محاور أنشطة منظمتنا هو حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ولقد فرغ مجلس حقوق الإنسان في السنة الأولى من وجوده من عملية بناء مؤسساته بشكل ناجح. وتتوقع مالطة أن يصبح الاستعراض الدوري العالمي آلية فعالة واستباقية ليس في توفير التقييم لسجل الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان فحسب، بل في تشجيع المزيد من الإنجازات في هذا المجال.

وترحب مالطة باعتماد الجمعية العامة لإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١/٢٩٥). ويرتبط الحق في الحياة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتؤمن مالطة بأن إلغاء عقوبة الإعدام من شأنه أن يعزز احترام حماية الحق في الحياة. وتشيد مالطة وترحب بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص لمنع الإبادة الجماعية يضطلع ”بمسؤولية الحماية“ وبولاية موسعة تشمل المذابح الجماعية.

وتصادف هذه السنة الذكرى العاشرة لاعتماد نظام روما الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. وبهذه المناسبة تؤكد مالطة مجددا تأييدها والتزامها التامين بالمحكمة. ويزمع بلدي العمل مع الأمم المتحدة والدول الأطراف في نظام روما لضمان أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بتعزيز أدواتها في إدارة العدالة والمصالحة وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية.

وقبل أسبوعين، انضم المجتمع الدولي إلى سكان مدينة نيويورك في إحياء الذكرى السادسة للهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي. وفي حين نأسى مع أولئك الذين فقدوا أعزاءهم ومع جميع شعب الولايات المتحدة بأجمعه، نؤكد التزامنا من جديد مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمكافحة الإرهاب. إن الانتهاء من المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي من شأنه أن يكمل ويعزز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة

للأمين العام في التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن العالميين.

اسمحوا لي أن أتكلم بإيجاز عن موضوع آخر. إن محنة المشردين في أوطانهم وأولئك الذين يبحثون عن حياة أفضل في مكان آخر قد استمرت بوصفها إحدى المسائل ذات الأولوية لدى المجتمع الدولي. وفي الحقيقة، تشهد مالطة، من فترة، تلك الهجرة البشرية الكارثية التي سببتها بصورة رئيسية الصراعات الداخلية والفقر والتخلف، مما نتج عنه تدفق كبير للباحثين عن اللجوء إلى الذين يصلون بشكل غير منتظم دولتنا الجزرية الصغيرة التي تبلغ كثافة السكان فيها ١ ٢٠٠ شخصا للكيلومتر المربع، مما يجعلها واحدة من أكثر الكثافات السكانية في العالم. ومن ثم، فهذا يؤثر علينا كثيرا.

وأود أن أؤكد مجددا على الدعوات التي وجهتها مالطة في هذه الجمعية نفسها في العام الماضي من أجل استجابة متضافرة من المجتمع الدولي، وأيضا من الأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها، خاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمكافحة هذه المشكلة بصورة سليمة وملائمة. وينبغي للرد أن يكون بشكل خاص من خلال مكافحة المنظمات الإجرامية المنتفعة ماليا من الهجرة غير الشرعية في حين تعرض حياة هؤلاء المهاجرين للخطر. وأيضا بتوفير المساعدة الخاصة لتلك البلدان، مثل مالطة، كي تتحمل العبء الكبير في التصدي لهذه الظاهرة.

وتأمل مالطة من الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى العام الماضي، واجتماعات المتابعة أن تستمر في الحصول على الدعم لإعداد استجابة مفصلة وشاملة للهجرة الدولية وإيجاد الحلول التي آمل أن تقوم على قيم التضامن واحترام كرامة الإنسان وعلى تقاسم المسؤولية.

وفي غضون شهر، سوف تستضيف الأمم المتحدة الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية، وذلك بهدف استعراض المجالات الستة لتوافق آراء مونتيري. ويوصي تقرير الأمين العام الشامل بسلسلة من السياسات والإجراءات للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز وتوطيد النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي. كما أشار الأمين العام عن صواب،

”يجسد توافق آراء مونتيري تعهدا هاما من كافة أصحاب المصلحة باستمرار الالتزام التام، على جميع الصعد، بكفالة المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات المعنية بالتنمية والتمويل والتجارة، في إطار البرنامج الشامل للمؤتمر“. (A/62/217 فقرة ١٢٧).

وفي هذا الإطار، يقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدور هام. وفضلا عن ذلك، إن اختتام المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة للبلدان النامية.

ولكي نضمن أن تكون الأمم المتحدة مجهزة بطريقة أفضل لتحقيق المهمة والولايات التي كلفتها بها أجهزتها الرئيسية، لا بد من الإسراع في عملية الإصلاح الجارية. ولقد وافق مؤتمر قمة الألفية على عدد من الإصلاحات، وبصورة خاصة، على الحاجة إلى إعادة هيكلة هيئات الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. لقد تم إحراز تقدم، لكن لا بد أن أعترف، بأنه ما زال هناك الكثير من التقدم الذي ينبغي تحقيقه. إن مالطة أحد الداعين إلى أمم متحدة

أقوى تكون ممثلة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وشفافة في دورها وإجراءاتها وخاضعة للمساءلة وعلى مستوى من الكفاءة والفعالية في إدارتها.

وفي هذا الصدد كذلك، تؤيد مالطة بقوة الجهود المبذولة لتعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. إن إصلاح الأمم المتحدة واقتراح إنشاء نهج ”أمم واحدة متحدة“ في القطر الواحد هما في نظر مالطة ركيزتان هامتان يمكن للمنظمة أن تعتمد عليهما في التصدي بصورة ملائمة للتحديات الجديدة والمتزايدة التي تواجهها. فلا بد للدول الأعضاء من أن تعطي الأمم المتحدة وجها جديدا ومعنى أقوى وطريقة إبداعية في التفكير والتنفيذ والتصرف.

ولا بد أن تُمنح الأمم المتحدة، منظمتنا، القدرة على الاستجابة والقدرة على التنسيق والتنفيذ بصورة فعالة، وأن تمنح الوسائل لتعبِّر عن تطلعات جميع الدول الأعضاء فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة ، أود أن اشكر رئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به من فوره.

أصطحب الأونرابل لورانس غونزي، رئيس وزراء جمهورية مالطة، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.